تحدي جاسم آل ثاني للسلطة العثمانية المحلية في قطر

دكتور/ عبدالله بن ناصر السبيعي

قسم التاريخ– كلية الآداب

جامعة الملك سعود – الرياض

مقـــدمـــة:

عاد العثمانيون لحكم الأحساء والقطيف عام ١٢٨٨المنطقة، ، بعد أن كانوا قد انسحبوا منها مضطرين عام ١٠٨٠ه /١٦٦٩م بسبب أعباء إدارة المنطقة المالية والعسكرية المكلفة لكثرة ما تميزت به المنطقة من ثورات محلية وتمرد متوال للجند بسبب تأخر مخصصاتهم ودخول الدولة العثمانية في حروب طاحنة في أوروبا واضطراب في حكمهم للعراق. كل هذا قاد إلى صرف نظرهم عن الاستمرار في حكم المنطقة ، ورغبتهم في تعزيز جهودهم في جهات ملتهبة في أوروبا.

وبما أن الخروج من المنطقة أملته الضرورة لا الرغبة ، فإن العودة ظلت تراود العثمانيين كلما تحسنت ظروفهم أو أحسوا بوجود منافس قوي يطرق أبواب منطقة نفوذهم ويهدد مصالحهم ، لاسيما بعد تغلغل النفوذ البريطاني على ضفاف الخليج العربي وحلوله محل الوجود البرتغالي الذي أفل نجمه وأراح العثمانيين من التصدي له برهة من الزمن. وجد العثمانيون ضالتهم المنشودة في العودة للمنطقة في النزاع الذي اندلع بين الأخوين عبدالله وسعود ابني الإمام فيصل بن تركي، وخروج سعود على أخيه الأكبر ولي العهد في عهد والده والذي تسلم الحكم بعد وفاته في شهر رجب ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، فنازعه الحكم وجره لقتال بعد قتال .مما جعل الإمام عبدالله بن فيصل يتلفت حوله باحثا عن المساعدة فلم يجد إلا العثمانيين يستنجد بهم مكرها على أخيه.

انتهز العثمانيون الفرصة السانحة التي طالما انتظروها فسيروا حملة عسكرية كبيرة تحركت من بغداد في الأول من شهر صفر ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ونزلت في ميناء رأس تنورة واستطاعة إكمال سيطرتها على الأحساء والقطيف دون مقاومة تذكر. وكانت قطر أقرب الأماكن جغرافيا وأضعفها للتصدي للعثمانيين إن هم أرادوا ضمها. وانطلاقا من هذه المعطيات سارع شيخ قطر جاسم بن محمد آل ثاني فور نزول القوات العثماني على ساحل القطيف بإبلاغ العثمانيين برغبته طواعياً الدخول تحت مظلة الحكم العثماني.[1]

قطر تحت الحكم العثماني

نبع ترحيب جاسم آل ثاني بانضواء قطر تحت السيادة العثمانية من عدة قناعات وأهداف استراتيجية . كان من أهمها إيجاد نوع من توازن القوى في المنطقة ، وتأمين مظلة سيادة دولية تساعده على حماية وضعه ضد منافسيه التقليديين آل خليفة في البحرين وآل نهيان في أبو ظبي الذين كانوا يتمتعون بحماية الإنجليز لهم نتيجة توقيعهم لاتفاقية حماية مع بريطانيا مما سينتج عنه التخلص مما كان يدفعه سنوياً من ضرائب سنوية لآل خليفة تبلغ ٩,٠٠٠ قران *[٢] . وقناعة جاسم آل ثاني الناتجة عما تسرب إليه من معلومات قبل تسيير الحملة العثمانية العسكرية إلى القطيف والأحساء ، أو بعيد وصولها ، بأن الدولة العثمانية تخطط لنشر نفوذها على ضفاف الخليج العربي وصولاً حتى عمان ، وأنها لن تتوان عن ضم قطر التي لم ترتبط بأية معاهدات حماية مع بريطانيا ، ثم زاد تلك القناعة مشاهدته لحجم القوات العثمانية الكبيرة المكونة لتلك الحملة ، وعدم تحرك بريطانيا تجاهها وخوفها الشديد من مواجهة العثمانيين حول البحرين . وكان جاسم آل ثاني على قناعة بأن مبادرته إلى الانضواء تحت السيادة العثمانية ستتيح له الاحتفاظ بوضعه الإداري المستقل ، خاصة وأن قطر لا يتوفر لها دخل اقتصادي كاف يتحمل نفقات تواجد عثماني مكثف وفعال في قطر مماثل لدخل القطيف والأحساء ، مما سيقنع العثمانيين ببقائه حاكماً لبلاده ، يضاف إلى ذلك طبيعة شخصية جاسم آل ثاني الذي كان يتطلع إلى أن يلعب بعداً إقليمياً يتيح له دوراً كبيراً أكثر مما تتيحه إدارة حكم قطر نفسها فقد كان يتطلع إلى إمكانية إقناع العثمانيين أن يتولى شخصياً القيام بمحاولات ضم أبو ظبي وترك حكمها له إما عن طريق الالتزام بدفع ضرائب سنوية مناسبة للعثمانيين أو تقدير عمله بإعلاء شأنه في المنطقة ، وهذا ما سوف نفصله فيما بعد . كما أن جاسم آل ثاني كان يتوقع من المظلة العثمانية المساعدة في أية خطط مستقبلية تجاه البحرين. ومهما يكن فقد اقتنع جاسم آل ثاني أن مبادرته بإظهار ترحيبه وولائه الطوعي بالسيادة العثمانية ستحقق له وضعاً مماثلاً لما حصل عليه عبدالله الصباح قائمقام الكويت وحاكمها حيث تركه العثمانيون يدير شئون بلاده دون تدخل مباشر من قبلهم في شئونها أو جباية ضرائب أو رسوم منها .

رغم إنعام الدولة العثمانية على جاسم آل ثاني بلقب قائمقام قضاء قطر وتركه يدير شئون بلاده – كما كان متوقعاً – إذ تم صدور أمر بتحويل لقب قائمقام فخري في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م إلى قائمقام لقضاء قطر ومنحه رتبة قبوجي باشيلق ، وتخويله إدارة القضاء وتخصيص مرتب شهري اتضح فيما بعد أنه لم يصرف ولم يكن بحاجة للمطالبة به[٣] . إلا أن توقعات جاسم آل ثاني من فوائد إحكام علاقاته بالعثمانيين ما لبث أن بدأت في التلاشي ، إذ بدأ شعوره بالمرارة يظهر بعد مرور خمس سنوات من انضوائه تحت الحكم العثماني فقد بدأ يتضايق من تعامل العثمانيين معه فبدلاً من أمله في التخلص من الضرائب السنوية التي كان يدفعها لآل خليفة في البحرين ، وجد أن العثمانيين أكثر قسوة وابتزازاً له ، فقد أصروا أن يقوم بدفع ضريبة خاصة لهم وصلت في عام ١٣٠٣هـ/١٨٧٥م إلى ما بين ٩–١٠ آلاف قران لعوائد الخزينة العثمانية ،وكان العثمانيون يظهرون له تذمرهم من كون ذلك المبلغ لا يكفي للصرف على حاميتهم في قضاء قطر مما كان يدفعهم بين حين وآخر للاقتراض منه مبالغ كبيرة لا يقومون بسدادها له ، فقد اقترضوا منه في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م مبلغ ٤٠٠ ريال فرانسه * لتسديد رواتب جنودهم المرابطين في اللواء وإعاشتهم أخذها جاسم آل ثاني من مساهمات التجار ، كما دأب العثمانيون في بداية وجودهم في قطر على أخذ مبلغ ٦٠٠٠ ريال فرانسة سنوياً من تجار قطر كمساهمة لتغطية نفقات جنودهم [٤] . ثم زاد جاسم آل ثاني حنقاً تصرفات بعض المسئولين العثمانيين الذين مارسوا أساليب لم يعتد عليها بتدخلاتهم المباشرة في إدارة شئون قطر مما لا ترضى طموحات جاسم آل ثاني وتطلعاته التي كانت تفوق حجم الوجود العثماني في قطر عدداً وعدة مما جعلهم لا يستطيعون توفير سلطة فعلية تزاحم سلطة جاسم آل ثاني وتشعره بقوتهم وقدرتهم على القول الفصل في شئون قطر.

بدأت بوادر الأزمات والخلافات بين العثمانيين وجاسم آل ثاني في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ، عندما أقدم جاسم آل ثاني ومعه ناصر بن مبارك اللاجئ البحريني من أسرة آل خليفة لدى العثمانيين في لواء الأحساء على الهجوم على الزبارة وتدميرها رداً على ما قام به أهلها الموالون لآل خليفة في البحرين المنافسين التقليديين لآل ثاني في قطر من غارات بحرية ضد سكان البدع (الدوحة فيما بعد) [٥]. وقد خشي العثمانيون أن

يقود ذلك العمل على مغامرة جاسم آل ثاني وناصر بن مبارك بالهجوم على البحرين وإدخال الدولة العثمانية في مواجهة مع بريطانيا لم تكن مستعدة لها آنذاك، مما جعل والي البصرة يطلب إلىمتصرف لواء الأحساء أن يوجه قائمقام القطيف بالإيعاز إلى السفن العثمانية المسلحة المتواجدة هناك بالتوجه إلى الزبارة لتحذير المذكورين من مغبة الإقدام على شن هجوم على البحرين ، وأن يشرح لجاسم آل ثانيوناصر بن مبارك دوافع طلب تأجيل الهجوم على الزبارة إلى أن يتم تدبر أمر إرسال قوة برية وبحرية ، مع التأكيد عليهما بالعمل على إخضاع سكان الزبارة لسلطة السلطان العثماني عبدالعزيز . ويبدو أن جاسم آل ثاني كان متفهماً لتعقيدات الوضع وعواقبه فانسحب بعد تدمير الزبارة التي ظلت مهدمة حتى عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م [٦] .

وتوالى بروز تباعد مواقف العثمانيين وجاسم آل ثاني كل منهما عن الآخر ، فقد رفض جاسم آل ثاني طلباً ملحاً من ناصر باشا السعدون قائد الحملة العثمانية القادمة على عجل لإنقاذ الأحساء في عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م ، من محاولة عبدالرحمن بن فيصل آل سعود لاستعادتها من العثمانيين ، إذ أبلغه باستحالة الاستجابة لطلبة بتأمين ألف جمل وجماعة من المقاتلين [٧] . وقد برر جاسم آل ثاني رفضه بحجة عدم توفر الجمال وصعوبة إرسال المقاتلين عن طريق البر خوفاً من هجوم قبيلة النعيم وأهل الزبارة [٨] . لكن لا شك أن العلاقات التقليدية بين آل سعود وآل ثاني وخاصة العلاقات الشخصية بين جاسم آل ثاني وعبدالرحمن بن فيصل كان لها دور يضاف إلى عدم رغبة جاسم آل ثاني الانضواء تحت حملة يقودها ناصر باشا السعدون قد تترك آثارها فيما بعد لاسيما وقد خبر قوة العثمانيين وأدرك قلة ما يمكن أن يأمله منهم .

بدأ جاسم آل ثاني يدرك بشكل واضح مدى ضعف الدولة العثمانية وقصورها عن تحقيق أمله في توفير حماية فعلية تجعله مهاباً بين جيرانه ومنافسيه ، وقد أوضح ذلك حين اشتكى إلى والي البصرة في ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ، من قيام زايد بن خليفة آل نهيان بحملة قوامها سبعون مركباً رافقتهم سفينة حربية بريطانية كان على متنها القنصل البريطاني في بوشهر ، قامت بالهجوم على ناحية العديد التابعة لقضاء قطر ، أدى إلى فرار سكانها ونهب المهاجمين لها وتدميرها ونهب جميع مراكبها [٩] . وكان رد فعل الحكومة العثمانية مجرد

احتجاج لدى الحكومة البريطانية، وطلبها إيضاحاً من بريطانيا لتعضيدها هذا التجاوز على أحد أقاليمها [١٠]. وقد ردت الحكومة البريطانية أن العديد في نظرها تابع لشيخ أبو ظبي الذي ترتبط معه بعلاقات تعاقدية مباشرة منذ عدة سنين وأن الدعاوي العثمانية بأن العديد تابع لقضاء قطر ادعاء غامض رغم قيام بطي بن خادم برفع العلم العثماني ودفع ضريبة سنوية رمزية تبلغ ما بين ٤٠-٥٠ ريالاً للعثمانيين، وأن بريطانيا تعتبر بطي منشقاً عن شيخ أبو ظبي ولا يعتد باستقلاله بالعديد [١١].

وجاء انتقال قسم من قبيلة البوكوارة مع شيخهم محمد بن سعيد من البدع إلى فويرط في عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م ، بشجيع من شيخ البحرين بمثابة صدمة لجاسم آل ثاني الذي كان هدفه الدائم إضعاف منافسة مشيخة آل خليفة ، فإذا الأمر ينتقل داخل نطاق قطر ذاتها [١٢] . وقد عد جاسم آل ثاني تلك الحركة الانفصالية موجهة له شخصياً وتوقع أن يحصل على دعم مباشر من العثمانيين لاحتوائها وإضعاف أي نفوذ لآل خليفة في فويرط . لكن ذلك الدعم تأخر كثيراً مما جعل جاسم آل ثاني لا يعتد به كثيراً ويقدم على تهديدات بغزو البحرين معتمداً على وجود ناصر بن مبارك . ويبدو أن جاسم كان يرد على دور آل خليفة في فويرط بهذا الأسلوب ، إذ لم يكن في مقدوره الهجوم الفعلي في ظل الحماية البريطانية للبحرين . لكن بريطانيا خشيت أن يكون جاسم آل ثاني مدفوعاً بنوايا الحكومة العثمانية ودعمها ، فسارعت بتوجيه إنذار إلى جاسم آل ثاني تحذره من التورط كشريك في ذلك الهجوم المحتمل وتتوعده بالرد رغم كونه يرفع العلم العثماني ويعتمد على حماية عثمانية [١٣] . وقد نقل جاسم آل ثاني تلك التهديدات إلى متصرف لواء الأحساء وفهم بأن الحكومة العثمانية لا تؤيده في صراع مكشوف حول البحرين يورطها في مواجهة مباشرة مع الإنجليز .

أدى خوف العثمانيين من تصرفات جاسم آل ثاني وما قد يجره من نتائج إلى إقدام قائد الحامية العثمانية في قضاء قطر على ارتكاب غلطة إدارية لم يكن يدرك عواقبها حين أصدر بياناً في ذروة توتر مسالة الزبارة أعلن فيه عزل جاسم آل ثاني وتعيين سيف بن مهنا مكانه مما خلق مشكلة كبيرة للعثمانيين أكبر من مسالة الزبارة والفويرط ، مما أجبر متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا على المسارعة بالقدوم إلى قطر في شهر جمادى

الثانية ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م ، على متن السفينة العثمانية إسكندرية في محاولة عاجلة لاحتواء القضية ورأب الصدع قبل أن يستفحل، وقد صحب المتصرف معه مائة جندي ونزل في البدع وسكن في القلعة ، وقد بادر كل من جاسم آل ثاني وناصر بن مبارك وعلي بن راشد بالقدوم إليه والسلام عليه ، وقد احتاط جاسم آل ثاني من غدر المتصرف فأحضر معه أربعمائة رجل مسلح ظلوا عند باب القلعة حيث لم يسمح لهم بالدخول[١٤] . وقد حرص المتصرف على استرضاء جاسم آل ثاني وطمأنته بالتأكيد له بعدم تخلي العثمانيين عنه . وتأكيداً على ذلك قام باستدعاء قائد الحامية العثمانية محمود آغا الذي كان سبباً في توتر العلاقات وبخه بعنف أمام جاسم آل ثاني وأصدر أمراً بترحيله فوراً إلى البصرة على متن السفينة أسكندرية ، لكنه لم يتخذ شيء حيال البرود في العلاقات بين جاسم آل ثاني ومحمد سعيد آغا المسئول العثماني في قطر . وقد استفسر المتصرف من جاسم آل ثاني عن أسباب سماحه لقبيلة النعيم بالنزوح إلى البحرين ، فرد جاسم آل ثاني متهكماً بأنه لم يكن حينها في السلطة حسب أمر القائد العثماني محمود آغا الذي أمر بعزله وعهد بالأمر لسيف بن مهنا . ولم يفت جاسم آل ثاني بدوره أن يسأل مستغرباً المتصرف محمد سعيد باشا عن أسباب تخاذل الدولة العثمانية عن الإقدام على احتلال الزبارة ، لاسيما بعد إقدام قبيلة النعيم على ارتكاب أعمال شنيعة منها قتلهم لرجل وامرأة في قارب عائد لبعض أفراد قبيلة السودان مع جرح طاقم ذلك القارب مما أجبره (جاسم) على التصدي لتعدياتهم ومنع أعمالهم الشنيعة حيث قام بتعقبهم بالقوة مما كلفه حوالي ٣٠٠٠٠ ريال فرانسة . وقد اقر المتصرف ما قام به جاسم آل ثاني ، وشرح له ظروف الدولة العثمانية التي تملي عليها اتخاذ مثل تلك المواقف ، طالباً منه أن يبقى ناصر بن مبارك أو أي شخص آخر يراه مناسباً في الزبارة ، ووعده بتدبر أمر إرسال ما قد يحتاج إليه من قوات من أجل الاحتفاظ بالزبارة والدفاع عنها ، وقد رد عليه جاسم آل ثاني أنه سيدرس الأمر وسيعلمه بما يراه مناسباً . أدت سرعة معالجة متصرف اللواء إلى رأب الصدع قبل أن يستفحل ، إذ روى محمد بن عبدالوهاب الفيحاني الذي قدم إلى البحرين في شهر جمادى الثانية ١٢٩٦هـ/يونيو ١٨٧٩م ، بأن العلاقات بين متصرف اللواء محمد سعيد باشا وجاسم آل ثاني على أحسن ما يرام ، وأن المتصرف كان حريصاً على احتواء جاسم آل ثاني

واسترضائه فقد أنعم عليه بخلع واستصدر أمراً بمنحه لقب قائمقام فخري وأكد على قائد الحامية العثمانية الجديد في قضاء قطر مسعود أفندي بتأكيد عزل سيف بن مهنا [١٥] .

وقد ظل موضوع سكنى فويرط دون حل ، مما حمل قاضي قطر في ٢٤ صفر ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م ، إلى الكتابة إلى متصرف لواء الأحساء محذراً بأن فويرط ستصبح خلال وقت قصير تابعة للإنجليز ، ونصح حكومته بسرعة إرسال سفينة حربية إلى فويرط لطمأنة الأهالي بحماية الدولة العثمانية لهم [١٦] .

أدى خذلان جاسم آل ثاني في فويرط ، وهو الذي لم يتعود على الركون والتسليم، إلى انقلابه إلى مناورة على محور جديد ، حين أبدى طموحه ورغبته في احتلال العديد في عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م معتقداً أن المعارضة البريطانية ستكون أقل مما وجدها تجاه البحرين، فكتب بذلك رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين يذكر فيها رغبته في سكن بعض أتباعه العديد بهدف إعمارهاوتوفير حماية لها من لصوص البر والبحر والتي ضاق ذرعاً بها [١٧]. وقد جاء الرد البريطاني التقليدي الرافض والمكرر للزعم بأن بريطانيا ترى أن العديد ضمن سيادة شيخ أبو ظبي ، ولذا فإنه من المستحيل السماح بسكن أحد من أتباع جاسم آل ثاني فيها . وقد تراجع جاسم آل ثاني عن مسعاه لكن تقدم بمشروعه الثالث في تلك السنة حينما كتب إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين ليعلمه برغبته في تسيير حملة بحرية لمهاجمة أعداء له من قبيلة العجمان في نواحي القطيف ، ورغبته أيضاً في تعقب بطي بن خادم شيخ قبيلة القبيسات الذي سبق لهم سكنى العديد[١٨] . وقد رد عليه المقيم البريطاني يذكره بموقف بريطانيا الثابت تجاه العديد ، أما تسيير قوة إلى نواحي القطيف فإنه يحذره من مغبة الإقدام على عمليات حربية قد تقود إلى تعكير السلام البحري في الخليج العربي [١٩] . وقد سارع شيخ البحرين عيسى بن علي الخليفة إلى تحذير المقيم البريطاني من خداع جاسم آل ثاني باتخاذه ذريعة مهاجمة أفراد من قبيلة العجمان في نواحي القطيف كتغطية لخطة ماكرة تستهدف الهجوم على البحرين ذاتها [٢٠]. ومهما يكن فإن جس نبض الإنجليز تجاه رد فعلهم من الهجوم على العديد ونواحي القطيف الواقعة تحت الحكم العثماني تفصح عن استهتار واضح من قبل جاسم آل ثاني بالسيادة العثمانية التي يتبعها ، ودليل على هامش المناورة المتاح له ، إذ أنه رغم

ولائه للسيادة العثمانية إلا أنه لم ينقطع عن الاتصال بالإنجليز بين فترة وأخرى . ولعل مرد ذلك نابع من طبيعة طموحات جاسم آل ثاني وتطلعاته بأن يمد نفوذه بعد أن لمس أن دخوله تحت السيادة العثمانية وخدمتها لم يؤد لتحقيق شيء من أهدافه ، كما أن في تسريب خبر اتصالاته بالإنجليز رادع للعثمانيين عن محاولاتهم لإحكام قبضتهم على كامل شئون قطر لاسيما الجوانب الاقتصادية .

وجاء التحدي الثاني لجاسم آل ثاني أكثر إزعاجاً وذلك عندما حس ببروز زعامة محلية بدأ نجمها يلمع في سماء قطر ، خاصة عندما بدأت تلك الزعامة في محاولة توثيق علاقاتها الإقليمية وفي ابتعادها عن تبعيتها لجاسم آل ثاني . تمثلت تلك الزعامة في شخصية محمد بن عبدالوهاب بن ناصر الفيحاني ، الذي كانت تربطه بجاسم آل ثاني صلات صداقة وعمل وروابط عائلية ، فقد كان مستشاراً لوالده محمد آل ثاني في شئون تجارة اللؤلؤ وكاتباً لديوانه ، كما كانت أخت محمد الفيحاني زوجة لعلي بن محمد آل ثاني . لكن محمد الفيحاني بدأ في الابتعاد عن جاسم آل ثاني بل محاولاً منافسته في الجاه والزعامة والبروز وتوثيق الصلات بالعثمانيين حتى قيل أنهم كانوا يفكرون في إحلاله مكان جاسم آل ثاني كقائمقام لقضاء قطر ، ولم يكن جاسم آل ثاني مستعداً لتحمل مثل تلك المنافسة الداخلية التي لم يكن يتوقعها ، ولذا انصرف للتصدي لها في مهدها مما شغله بعض الوقت عن تطلعاته التوسعية الإقليمية [٢١] .

بدأت بوادر الخلاف بين جاسم آل ثاني ومحمد الفيحاني بعدما استفحل الخلاف بينهما ، مما دفع بالأخير إلى الانتقال في مطلع عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م ، من البدع (الدوحة) حيث يقيم جاسم آل ثاني إلى الغارية ، ويبدو أن الخلاف بينهما كان في وقت سابق لتزوح الفيحاني الذي كان إلى تلك السنة عضواً بارزاً في مجلس إدارة قطر . وكان اختيار محمد الفيحاني للغارية يشكل في ذاته تحدياً ذا أهداف لجاسم آل ثاني خاصة بعد أن كثر القول أن العثمانيين كانوا ينظرون إلى محمد الفيحاني كأحد البدائل لجاسم آل ثاني ، الذي بدأ يتضح للعثمانيين عدم إمكانية الركون إلى ولائه وعدم التحكم في طموحاته وكثرة تلويحه بالاستقالة كلما حصل خلاف بينهما . وقد حاول محمد الفيحاني الاستفادة من مصاهرته لقبيلة البوكوارة القاطنين في الغارية للشد من أصره في مواجهة محتملة مع

جاسم آل ثاني ، ثم بدأ محمد الفيحاني يحاول أن يجعل من الغارية منافسة للبدع ، إذ قام ببناء قلعة كبيرة وأخذ يغري الناس بالنزوح إلى الغارية والتجمع حوله ، فتهافتت الجموع إليه خاصة من قبائل البوكوارة والنعيم والعمامرة والبوعينين [٢٢] . ثم أقدم على عمل لا يقل إثارة لغضب جاسم آل ثاني عما فعل ، وذلك عندما اقترح على متصرف لواء الأحساء إقامة إدارة لجباية عوائد الجمارك في قضاء قطر ، ودعمه لمواجهة جاسم آل ثاني في حالة مهاجمته له ، وقد زعم أن المتصرف استجاب لرغباته وبعث إليه بخمسين جندياً عثمانياً للمرابطة في الغارية [٢٣] . وعندها رأى جاسم آل ثاني أن محمد الفيحاني قد تجاوز حده فلم يعد هناك صبر لتحمل تصرفاته بعد أن جاهر بمنافسته وبمسعاه للزعامة والجاه لاسيما بعد أن أخذت الغارية تكبر وتزدهر بوجوده ، فقرر التصدي قبل أن يستفحل أمره .

سير جاسم آل ثاني حملة حربية على قرية الغارية في عام ١٣٠٣/١٨٨٥م دمر فيها القرية ونهب ما فيها من أموال ففر من اجتمع حول محمد الفيحاني . وما كان من محمد الفيحاني إلا أن سارع بالاستغاثة بمتصرف لواء الأحساء ، الذي كان في حينها في طريقه إلى مركز اللواء لتسلم عمله ، إذ حاول محمد الفيحاني انتهاز مرور المتصرف محمد نزيه بن أحمد عطا بالبحرين في طريقه إلى الهفوف ، لكن المتصرف عدل عن المرور بالبحرين مختاراً أن ينزل بالقطيف. وكان جاسم آل ثاني أكثر معرفة لطبيعة الإدارة العثمانية وأكثر قدرة على استغلال الفرص المتاحة ، فقد انتهز فرصة الفراغ الإداري منذ عزل متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا . ووجود محمد الفيحاني في البحرين ينتظر فرصة للاجتماع بالمتصرف الجديد ليعرض عليه ما بدأ يحس به من تبييت جاسم آل ثاني للقضاء على نفوذه في الغارية . ورأى جاسم آل ثاني أن الوقت كان مناسباً لتحقيق مآربه ووضع حد لتلك المنافسة والتحدي ، فهجم ورجاله على الغارية في توقيت مناسب . وقد وصف محمد الفيحاني ما أقدم عليه جاسم آل ثاني في رسالة بعث بها إلى عبداللطيف بن موسى الحملي أحد أعيان الأحساء البارزين وعضو مجلس إدارة اللواء في ١٢ ربيع الأول ١٣٠٣/١٨٨٥م إلحاقاً لخطاب سابق كان قد أرفق به خطاباً لمتصرف لواء الأحساء طلب منه تسليمه إليه ، وقد جاء في الخطاب الأخير ، أنه بينما كان في البحرين بعد تعذر

اجتماعه بمتصرف لواء الأحساء وصله خبر من الغارية أن جاسم آل ثاني جمع بعضاً من رجال القبائل البدوية وغيرهم وساروا إلى الغارية ، فلما وصلوا بقربها ، أرسل جاسم آل ثاني ذلك الجمع بينما تأخر هو ، وكان أهل الغارية من جماعة الفيحاني متفرقين مما مكن المهاجمين من دخولها بعد قتل سبعة رجال وإصابة كثير منهم ، ونهب ما فيها من دارهم ولؤلؤ وأسلحة ، وغير ذلك وأن ما نهب مما أحصاه محمد الفيحاني شخصياً قد بلغ ٢٠٠,٠٠٠روبية هندية ، وأنه عندما بلغه الخبر انزعج كثيراً وبادر بالعودة إلى الغارية للتحقق مما حدث [٢٤] . وقد طلب محمد الفيحاني من عبداللطيف بن موسى الحملي أن يشرح الوضع للمتصرف ويبين له أن الوضع مرتبك في قطر والأمن مفقود بها ، وأن عدم سرعة معالجة الأمور سينتج عنه تشتت أهالي الغارية وتعلقهم بدول الأجانب ، وكان بذلك يلمح إلى إمكانية التجائهم إلى حماية بريطانيا ، ومؤكداً على ضرورة اهتمام الدولة العثمانية بالقيام بحماية أتباعها ورعايتهم [٢٥] . كما بعث محمد بن عبدالوهاب الفيحاني ببرقية مماثلة في مضمونها إلى مجلس شورى الدولة العثمانية ذاكراً أنه بعث برسائل إلى متصرف لواء الأحساء ووالي البصرة وبغداد لمعالجة تلك الفاجعة ، التي ذكر أنه لم يسبق لها مثيل ، ومبيناً عدم اكتراث جاسم آل ثاني بأوامر الدولة العثمانية أو إطاعته لها ، حيث قال :

"وجاسم آل ثاني ليس خافية حاله وحركاته الفاسدة وعدم مراعاة وإطاعة الأوامر [أوامر] الدولة، ونظاماتها [نظمها] ونسترحم إعطاء أمر شديد باسترداد المنهوبات قبل الاضمحلال وإحقاق الحق ومجامعة [قمع] المتجاسرين " [٢٦] .

وختم محمد الفيحاني برقيته تلك بنوع من التهديد بقوله "فإن لم أحظ بالمساعدة والمحاباة كون [سأكون] مجبوراً بالالتجاء لدول الأجانب وأنا منتظر أمركم "[٢٧] . وقد كانت مسألة الغارية فرصة ينتظرها العثمانيون الذين بدؤوا يتبرمون من انفراد جاسم آل ثاني بإدارة شئون قضاء قطر ، لاسيما بعد إصراره على احتكاره لرسوم قطر وضرائبها . فقد كتب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن أحمد عطا في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م إلى وزارة الداخلية تقريراً مطولاً جاء فيه :

"فيما يخص قضاء قطر ، أن القضاء المذكور قد عهد بقائمقاميته إلى تاجر لؤلؤ مشهور هو الشيخ جاسم منذ فترة ، وقد بدأ في إثارة الفتن في الصحراء بين القبائل منذ سنة وشهرين أو ثلاثة مما يجعل بقاءه في منصب القائمقام يؤثر على كل نظم الدولة وأمور الحكومة يوماً بعد يوم. وهذا توضحه التحقيقات والاستخبارات والإفادات الصادرة من اللواء إلى الولاية . فقد ثبت أن جاسم يؤلب القبائل بعضها على بعض ،وله بعض الوسائل في إثارة كل طرف على الآخر حتى يحدث نزاع يصل إلى القتال الذي يحدث خلاله الغصب والإغارة وكل أنواع المهالك [٢٨] .

وقد استشهد محمد نزيه بن أحمد عطا بهجوم جاسم آل ثاني على محمد بن عبدالوهاب الفيحاني وما اغتصبه منه ، مما دفع بالأخير إلى الاستنجاد بوكلاء بريطانيا في البحرين، وما كتبه إلى عبداللطيف بن موسى الحملي [٢٩] .

سبب ذلك الخلاف بين الرجلين إحراجاً كبيراً للسلطة العثمانية ، حيث شعرت بعمق الخلاف بينهما ، وأن مساحة قطر لا تتسع لوجود الشخصين لما لهما من طموحات وتطلعات واسعة . وقد اتضح ذلك جلياً بعد ترتيب زيارة قام بها محمد الفيحاني إلى البدع وملاقاة جاسم آل ثاني تحت إشراف قائد حامية قضاء قطر . إذ لم يسفر اللقاء ، عن وفاق خاصة وأن محمد الفيحاني كان متوجساً من انقلاب جاسم آل ثاني عليه ، لاسيما وأن بوادر الأمور تشير إلى ذلك [٣٠].

جاء الحل حينما طلب محمد بن عبدالوهاب الفيحاني السماح له بالنزوح إلى دارين والاستقرار فيها في عام ١٣٠٣ه/١٨٨٥م ، فبادر العثمانيون بالموافقة له بترميم قلعة قديمة بدارين وتحصينها وجعلها مقراً له . وقد استقر محمد الفيحاني بدارين في سلام حتى وفاته .

عاود جاسم آل ثاني بعد أن ارتاح من موضوع الفيحاني ، إلى إثارة موضوع العديد مرة ثانية ، حين اتهم زايد بن خليفة عدوه التقليدي بحشد بعض من رجال قبيلته المناصير وتهيئتهم للهجوم على مناطقه إضافة إلى تدخله في شئون العديد وإعادة سكانها . وقد فاتح جاسم آل ثاني المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بهذه الرغبة مؤكداً له

أن استيلاءه على العديد لن يسفر عنه أية أعمال عدوانية أو إخلال بالأمن في المنطقة ، غير أن المقيم السياسي البريطاني لم يستجيب لتلك الرغبة بل طلب منه التخلي عن تلك التطلعات [٣١] . لكن جاسم آل ثاني كان مصراً على التحرك نحو العديد تحت المظلة العثمانية هذه المرة ، فقد كتب قائد السفينة الحربية العثمانية زحاف إلى زايد بن خليفة بأن لديه تعليمات باحتلال العديد ، غير أن ذلك التهديد تم التخلي عنه عندما أكد مشير الجيش السادس العثماني بأنه لا يملك تعليمات محددة بذلك [٣٢].

بادر جاسم آل ثاني في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م ، في خطوة للتعبير عن إحباطه من تخاذل العثمانيين في دعمهم له وضعفهم أمام القوة البريطانية في الخليج العربي ، إلى تركه البدع وحكومتها ، معلناً أنه لم يعد مسئولاً عن إدارة شئون قضاء قطر ، لكن ذلك التخلي المفاجئ كان نوعاً من التكتيك السياسي ، إذ جاء في جزء كبير منه لإضعاف مواقف التجار الهنود المدعومة بضغوط بريطانيا لتخفيف معاناتهم في قطر ، حيث ذكر أنهم تعرضوا إلى تحرشات في البدع أدت إلى جرح اثنين منهم . وقد أدى ذلك إلى إحراج بريطانيا لكونهم رعايا إنجليز ، فتدخلت مصرة على دفع جاسم آل ثاني تعويضات مالية مقابل ما حصل لأولئك التجار من مضايقات ، بينما تنصل جاسم آل ثاني من مسئوليته لتحمل دفعات التعويضات بحجة أنه لم يعد مسئولاً عن إدارة شئون قطر [٣٣] . وقد رد الإنجليز بالإيعاز لشيخ البحرين للحجز على التوابل واللآلئ الخاصة بجاسم آل ثاني في البحرين والبالغة قيمتها الإجمالية حوالي عشرين ألف روبية هندية إلى أن يرضخ جاسم آل ثاني ويقبل بدفع تعويضات للتجار الهنود في البدع مع توفير حماية أمنية لهم [٣٤] .

أدى تدهور الوضع في قطر إلى مبادرة متصرف لواء الأحساء إلى إرسال قائد اللواء مع ثمانية جنود من الفرسان إلى قطر لبحث الأوضاع هناك مع جاسم آل ثاني الذي كان قد بعث برسائل إلى كل من والي البصرة ووالي بغداد يشرح لهما ما أتخذه الإنجليز تجاه الحجز على أمواله في البحرين ، مؤكداً أن ذلك إنما تم كتدبير مناهض لتبعيته للدولة العثمانية ، وناشدهما العون للحصول على أمواله [٣٥] . وقد انزعج الباب العالي من التطورات في قضاء قطر ، فأبرق إلى والي البصرة يطلب تقريراً مفصلاً عن الوضع وعن تدخلات الإنجليز في شئون قطر ، كما بعث متصرف لواء الأحساء بخطاب شديد اللهجة

إلى عيسى بن علي الخليفة شيخ البحرين يطالبه بسرعة الإفراج عن أموال جاسم آل ثاني. غير أن تلك التهديدات والإجراءات لم تفلح عن نتيجة لكونها تحتاج إلى قوة فعلية تدعمها[٣٦] . مما حدا بجاسم آل ثاني إلى الرضوخ والقبول بتقديم التعويضات المالية التي أصر الإنجليز عليها مقابل الإفراج عن أمواله المحتجزة في البحرين . ومهما يكن فقد سبب ذلك إحراج العثمانيين وإظهار ضعفهم وإلى خلق شعور بالمرارة والإحباط لدى جاسم آل ثاني.

عبر جاسم آل ثاني بوضوح عن إحباطه من إمكانية الاعتماد على القوة العثمانية التي بالغ في ظنه في البداية بقوتها ، لاسيما بعد خذلانه في تحقيق آماله في توسيع نفوذه جنوباً ليضم أراضي أبو ظبي والقضاء على منافسه التقليدي زايد بن خليفة آل نهيان ، خاصة وأنه كان يظن أن للدولة العثمانية طموحات ومخططات للتوسع في ذلك الاتجاه ، فقد كتب رسالة مطولة بعث بها في ٢٨ رمضان ١٣٠٥هـ/٩ يونيو ١٨٨٨م ، إلى عبدالله بن عبدالله بن ثنيان آل سعود الذي كان يشغل آنذاك منصب عضو مجلس شورى الدولة العثمانية ويقيم بصفة دائمة في الأستانة ، راجياً منه أن ينوب عنه في نقل مضمونها إلى السلطان ، وأن يجس نبض العثمانيين عموماً عن بعض النقاط التي ضمنها رسالته تلك[٣٧]. وقد بدأ جاسم آل ثاني رسالته مفيداً عبدالله بن ثنيان بأنه قد دخل هو وأتباعه في طاعة الدولة العثمانية منذ استيلائها على الأحساء وعبر لها عن ولائه وخدمته لها دون مقابل بينما تقوم الدولة بالصرف لغيره ممن لا يخدمها إلا بمقابل مادي ، وأنه قد كرس طيلة الفترة السابقة كل جهوده كقائمقام لقضاء قطر منحياً جانباً انصرافه لخدمة شئونه الخاصة . ثم انتقل بعدئذ إلى لب الموضوع الذي يرغب أن يجس موقف الدولة العثمانية مباشرة حوله ، وهو رغبته في ضم عمان إذ قال :

" أما فيما يتعلق بعمان فأنت تدرك تمام الإدراك حقيقة وضعها والدخل الذي يمكن الحصول عليه منها ... كما تدرك أن هذه الأراضي وسكانها إنما هم من رعايا حكومة نجد ... ومنذ أن استولت الحكومة [العثمانية] على نجد [الأحساء] تركت عمان لحالها ولم يلتفت أحد إليها ولا يخفى عليكم أن زايد بن خليفة ليس إلا أحد سكان عمان وكان هو أول من دفع الضرائب لكم يا آل سعود وعندما حدت الحكومة من قوة آل

سعود ولم تهتم في نفس الوقت بعمان قام زايد المذكور وبدأ في السعي لتحقيق مآربه ... واستولى على مصادر الدخل جميعاً " [٣٨] .

وبدأ جاسم آل ثاني في شرح نواياه وأطماعه خطوة بخطوة ، حيث بدأ مفيداً بأن بعض سكان مدينة أبو ظبي والقرى المحيطة بها قد جاءوا إليه سعياً للحصول على معونته وملتمسين منه استخدام نفوذه لدى الحكومة العثمانية من أجلهم ، ووضع ترتيبات تخلصهم من سلطة زايد بن خليفة وتدخلهم في نطاق السلطة الشرعية للدولة العثمانية[٣٩]. ثم انتقل جاسم آل ثاني ليعبر عن بعض احباطاته من عدم اهتمام المسئولين العثمانيين بمسألة عمان رغم عرضه المتكرر عليهم ، وإيضاحه لهم بأن دخل عمان يعادل دخل لواء الأحساء إن لم يفقه في حالة إدارتها من قبل الدولة العثمانية ، وذلك بقوله :

" وقمت من جانبي بعرض المسألة على كل من حضر إلى هذه المناطق سواء كان والياً أو متصرفاً ، ممن جرت عاداتهم أن يقدموا إلى وعوداً صريحة كنت أستخدمها بدوري لتقديم الوعود إلى السكان " [٤٠] .

ويفصح جاسم آل ثاني عن تبرمه من تلك المواقف التي جعلت الشهور والسنين تمر دون الوصول إلى نتيجة بل استمرار من الحكومة العثمانية في إهمالها وأن هذا الوضع غير السليم أمر مستغرب من الدولة العثمانية إذ أن الوضع الشرعي يتيح لها ضمها دون عراقيل ، خاصة وأن أهلها من رعاياها ويدخلون ضمن نطاق السلطة العثمانية لحكومة لواء الأحساء [٤١] . ولم يخف جاسم آل ثاني أن تهاون الدولة العثمانية وإهمالها قد شجع زايد بن خليفة على اتخاذ خطوات عدائية تجاهه عندما علم بمساعيه لدى الحكومة العثمانية ، فبدأ يضمر له العداء ويحرض القبائل التي تدين بالولاء له على الإغارة على ارض قطر ونهب ممتلكاته وقتل رجاله واغتصاب نسائه . وأفاد جاسم آل ثاني أن مما أعاقه من الرد على تلك التصرفات كونه من أتباع الدولة العثمانية لا يشذ عن أمرها ، ولذا فقد اكتفى حتى الآن بمجرد الشكوى مما يحصل له ولقبائله ، وأنه قد حصل على وعود صريحة وأقوال مؤكدة بالوقوف إلى جانبه ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق [٤٢] . وكرر جاسم آل ثاني في رسالته تلك أن تخاذل الدولة العثمانية واستخفاف زايد بن خلية بهيبتها

وإمكانيتها في حماية أتباعها أغراه إلى تحديها حين تاقت نفسه إلى الاستيلاء على قطر وضواحيها وضمها إلى عمان ، فأرسل بذلك جيشاً بقيادة ابنه خليفة وزوج أخته محمد بن سيف للاستيلاء على قطر . وقد نتج عن ذلك الهجوم فرار أهل قطر منها ما عدا علي بن جاسم آل ثاني وبعض السكان الذين باغتهم المذكوران في فجر يوم ١٨ رمضان ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م ، وقتلوا منهم خمسين شخصاً وجرح عدد مماثل ، إضافة إلى قتل علي بن جاسم آل ثاني [٤٣] . وقد أوضح جاسم آل ثاني أنه فكر في الهجوم وأخذ الثأر غير أن كونه تابعاً للدولة العثمانية فرض عليه الانضباط و رفع الأمر للمسؤولين وانتظار ردهم الذي لم يرد. وقد تساءل جاسم آل ثاني محتاراً عن سبب ذلك الموقف المتخاذل ، هل مرده إهمال متعمد أو فشل كبار الموظفين في إيصال شكايته وعرضها بشكل صائب . وقد اختتم جاسم آل ثاني المهمة ، التي رتب أفكارها بشكل متسلسل جيد ، في إبراز ما يريد عرضه من خلال عبدالله بن ثنيان آل سعود وهو إغراء الدولة العثمانية بضم عمان بمساعدته شخصياً وأن تعهد له بحكمها مقابل مبلغ مادي حين ذكر بوضوح :

وليس هناك سوى أحد الأمرين، أما أن تضطلع الحكومة [العثمانية] بمهمة الاستيلاء على عمان ونقوم نحن من جانبنا بتقديم كل عون ممكن ، أو أن نلتمس تصريح الحكومة العلية لنا بأن نستولي عليها ونحميها ، وبعون الله وبركته ، وبعون الحكومة العلية، فإنني أتعشم أن أحرر الأرض والأهالي وأخلصهم من وضعهم البائس ، وسوف أدعو من أجل رفاهية الحكومة العلية. وبعد ذلك فإذا رغبت الحكومة في أن أتولي شؤونها وأن أدفع الجزية للحكومة ، أو أن تديرها في بنفسها فالأمر متروك لها لتختار أي الطريقتين"[٤٤] .

ورغم الحاح جاسم آل ثاني على عبدالله بن ثنيان بعرض المسألة حين قال " أرجو أن تنوب عني بكافة الطرق في هذه القضية وأتعشم ألا تهمل الموضوع وأن ترسل لي رداً سريعاً"[٤٥]. إلا أن عبدالله بن ثنيان لم يحقق ماكان يتمناه جاسم آل ثاني ، وربما مرد ذلك عدم رغبته في إقحام نفسه في خلافات محلية مع أشخاص تربطه بجميعهم علاقات شخصية ، إذ أن كل ماقام به عبدالله بن ثنيان هو إيفاد ابنه إبراهيم إلى المنطقة منتهزاً فرص تقديم العزاء للسيد فيصل بن تركي واخوانه في وفاة والدهم تركي إمام مسقط، وتكليفه بجولة

في إمارات الخليج العربي ، حيث انتقل من مسقط إلى البريمي ثم البحرين وقطر محـــاولاً إجراء صلح بين شيوخها ، خاصة بين زايد بن خليفة وجاسم آل ثاني شيخ قطر ، لكـــن المهمة فشلت بسبب إصرار جاسم آل ثاني على الانتقام من زايد ثأراً لمقتل ابنه"[٤٦].

كان تخاذل الدولة العثمانية وضعفها موضع إحباط لطموحات جاسم آل ثـــاني ، لكنه فوجئ بأمر كان مستبعداً منتوقعاته وحساباته، حين كشرت الدولة العثمانية عـــن أنيابها تجاه جاسم آل ثاني في قعر داره . وقد تمثل ذلك في إقدام الدولة بإعلان سلسلة من الإجراءات الإدارية الهادفة إلى إحكام قبضتها على شؤون قطـــر عـــام ١٣٠٦هـــــ / ١٨٨٨م ، حينها بدا الأمر معكوساً لجاسم آل ثاني . فبينما كان جاسم آل ثاني يتطلع إلى مد سلطته إلى عمان والبحرين مقابل ضريبة سنوية بدفعها أو يكافأ على مســـاهمته في أن يخضعها للدولة العثمانية ، بتركه وشأنه في قطر لاينازعه أحد في إدارتها وجباية رسوم الغوص والتجارة. فإذا بقرار من السلطة العثمانية ، أثر الدراسة التي اقترحها لجنه كونت في تلك السنة برئاسة وزير الداخلية ، بإيجاد إدارة عثمانية مباشرة في قطر. وتمثل ذلك في تعيين معاون عثماني له وإيجاد مديرين لنواحي الزبارة والعديد وتعيين مدير لميناء قطر تلحق به إدارة لجباية العوائد الجمركية ، مما عده جاسم آل ثاني تدخلاً مباشراً في سلطاته لايمكنه تحملها "[٤٧]. وكانت تلك اللجنة قد أخذت بتوصيات متصرف لواء الأحساء الفريـــق محمد عكاف يوسف باشا التي رفعها في تقرير مطول في ٢٢ شوال ١٣٠٦هـــ/١٨٨٨م، وخصص المادة الثالثة منه لمعالجة الأمور في قضاء قطر والتي جاءت كالتالي:

فيما يتعلق بتوفير الأمن في المنطقة لتقوية الرابطة بين الدولة والمـــواطنين وتعـــيين الموظفين وسوق الجيش والشرطة ومجازاة الظالمين والأشقياء فينبغي القيام بما يحقق العدل في كل ذلك .. وأن الأمر يقتضي تعيين مدير في شمال قطر في المحل المسمى الزبارة بمعاش شهري قدره ١٠٠٠ قرش بشرط أن يكون ذا مركز اجتماعي معتبر وأن يوضع تحـــت أمرته ٤٠–٥٠ من الشرطة الخيالة والمشاة. وتعيين مدير خبير بالمنطقة في المحل الفاصـــل بين عمان وقطر المسمى بالعديد بمعاش قدره ١٥٠٠ قرش وأن يوضع في معيته بعض من رجال الشرطة . وتعيين مدير لميناء قطر ملم باللغة العربية يستقدم من ميناء الأستانة نظراً لأهمية ميناء قطر تكون مهمته تفتيش الأجانب القادمين والمسافرين والإشراف على الميناء

وتعيين معاون لقائمقام قطر جاسم آل ثاني بمعاش شهري قدره ٢٠٠٠ قرش بشـــرط أن يكون ملماً باللغة العربية وخبير في الأمور السياسية"[٤٨].

وقد أوضح التقرير المشار إليه أن اعتماد تلك التوصيات وتنفيذها يعـــد موافقـــاً للأحوال والمتطلبات الضرورية ، وأن تنفيذ التعيينات الإدارية بوجه خاص ســـيؤدي إلى انقياد تام وانضباط كامل في قضاء قطر وسينتج عنه وجود إدارة حسنه "[٤٩]. وسيمكن خلال فترة قصيرة من إيجاد وسائل لتعمير القضاء ، خاصة بعد إقامة ناحيتين في الزبـــارة والعديد، وستقوى تحكم الحكومة في السواحل وستعين على إعادة الأمن والهدوء وتكون سداً أمام التطلعات الأجنبية، و إضافة إلى ذلك كله ستؤدي إلى إحكام قبضـــة الدولـــة العثمانية الإدارية على قضاء قطر وعلى التوسع في التجارة والغوص في الزبارة والعيد مما يرفع دخل موانئ الدولة تدريجياً إلى ٢٥٠٠ ليرة سنوية مما سوف يرفع إيرادات الخزينة العثمانية "[٥٠].

اعتمد مجلس الوكلاء [الوزراء] العثماني في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٠٧هـــــ / ١٨٨٩م ، ماجاء في تلك التوصيات مما نتج عنه إجراء ترتيبات إدارية تهدف إلى إحكام القبضة العثمانية لأول مرة منذ استيلاء الدولة العثمانية على قطر . لكن تلك الإجراءات جاءت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقات المتوترة أصلاً بين جاسم آل ثاني والسلطات العثمانية . فبينما كان جاسم آل ثاني يتحفز لتوسيع نفوذه والانفراد بحكـــم بلاده، فإذا به يفاجأ بإنشاء إدارة عثمانية مركزية تحد من سلطاته وتتـــدخل في حقوقـــه وتنقص من هيبته وتضيق عليه خاصة فيما يتعلق بإنشاء دار للعوائد الجمركية وتعيين مدير عثماني لميناء قطر ، وهذا يعني كف يده عن جباية الرسوم والضرائب التي لم تمس من قبل، وإدخاله ضمن منظومة إدارية محكمة كان أهم أركانها تعيين معاون عثماني لجاسم آل ثاني وما يحمل ذلك من مغزى ، أما تعيين مديرين لناحيتي الزبارة والعديد فهو أمر لا يؤيـــده جاسم آل ثاني ولكنه يعرف أن بريطانيا ستكفيه مهمة التصدي لتنفيذه اســـتناداً علـــى محاولاته الشخصية السابقة للتحكم بتينك الناحيتين ومعارضة بريطانيا لها.

نشط جاسم آل ثاني للتصدي لتنفيذ تلك الإستراتيجية الإدارية والحيلولة دون تطبيقها ، وركز جل جهده على منع إقامة إدارة عثمانية لميناء قطر يلحق بها إدارة للعوائد الجمركية. وبرر ذلك بكون سكان قطر فقراء ، وهدد بأن أقدام الدولة العثمانية على تنفيذه سيحمل الأهالي على النزوح من بلادهم . ودعم جاسم آل ثاني تهديده بإرسال رسالة تحوي طلبه الاستقالة من منصب القائمقامية ، صيغت بعبارات حانقة وتهكمية إذ جاء فيها أن المعاون العثماني الذي أرسل فيه الكفاية لمنصبه "[٥١] . قد رد عليه والي البصرة برفض الاستقالة والطلب منه الاستمرار في عمله بنفس الحماس "[٥٢]. ورغبة في احتواء غضب جاسم آل ثاني وخشية من تهديده أو تسليماً بعدم إمكانية تنفيذه جرى صرف النظر عن تشكيل إدارة لميناء قطر وتعيين مدير عثماني لها وجباية العوائد الجمركية"[٥٣]. ورغم تراجع العثمانيين فقد تمادي جاسم آل ثاني في استهانته بقوتهم إذ قاد حملة حربية لمطاردة أفراد من قبيلة العجمان حتى وصل إلى الرقيقة احدى ضواحي مدينه الهفوف مركز اللواء وضيق على الإدارة العثمانية في الأحساء وأحرجها أمام الأهالي خاصة بعد أن أسفرت حملته عن بعض الضحايا . وأتبع تماديه واستهانته بالسلطة العثمانية قيامه ببناء قلعة حصينة في طرف البدع زودها بمدافع ووضع فيها ابنه خليفة "[٥٤] . وأردف بشن هجوم مباغت على نواحي في أبو ظبي انتقاما لهجوم سابق عليه . وقد نتج عن تلك الإجراءات شعور بالمرارة والإحباط مما أدى بمتصرف لواء الأحساء أن يكتب شاكياً من سلوك جاسم آل ثاني لوزارة الداخلية وفي تلك الأثناء قام جاسم آل ثاني في عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩هـ بهجوم على الجوا من نواحي أبو ظبي انتقاماً لهجوم سابق على قطر قتلت فيه نفوس ونهبت أموال ، وقد حاولت الدولة العثمانية التوسط لإصلاح الأمر لكنها لم تنجح في مسعاها "[٥٥].

سبب تمرد جاسم آل ثاني على السلطات العثمانية ونجاحه في عرقلة تنفيذ ما تم اعتماده في إجراءات إدارية في قطر إلى حنق الدولة العثمانية ونفاذ صبرها تجاهه ، فقد تلقى والي البصرة هدايت محمد السعيد بن يونس برقية من الصدر الأعظم في شهر رجب يسأله عما أتخذ من تدابير لإنفاذ تلك الإجراءات وما تم تنفيذه منها وما لم يتم تنفيذه

وأسباب ذلك ، وماذا يمكن عمله حينئذ "[٥٦]. فأجاب الوالي المذكور في ١١ رجب ١٣٠٩هـ/١٥٩٢م :

لم يتم حتى تاريخه إجراء أي تشكيل إداري في قضاء قطر بسبب خشونة جاسم آل ثاني وعدم موافقته الضمنية . ولا يزال المديران المعينان للزبارة والعديد ينتظران في البدع [الدوحة] . أما مدير ميناء قطر المرشح فقد تقرر تحويله إلى ميناء القطيف "[٥٧].

وقد اقترح الوالي من أجل التسهيل البدء في تطبيق الإجراءات العثمانية الإدارية في قضاء قطر ، والبدء في بناء دار للحكومة هناك ومبان لإقامة خمسين فارساً من الشرطة فيها ، مع البدء في تشييد مبان تكفي لإقامة ثلاثين شرطياً من المشاة ومدير الناحية في كل من الزبارة والعديد"[٥٨].

قام جاسم آل ثاني بمناورة تكتيكية للحيلولة دون تمكين العثمانيين من تنفيذ مبتغاهم ، وتقطع الطريق عليهم خاصة فيما يتعلق بتعيين مدير لناحية العديد المهمة لجاسم آل الثاني ، وذلك بمفاتحته لقبيلة القبيسات الساكنة في الوكرة بالتوجه لسكن العديد متعهداً بالوقوف معهم وحمايتهم . وقد ردوا عليه بموافقتهم شريطة تعيين أحد أبنائه مسؤولاً عنهم بدلاً من انضوائهم تحت إدارة موظف عثماني . وقد ذكر أنه وافق ورشح أبنه عبدالرحمن لذلك المنصب"[٥٩].

بلغ تحمل العثمانيين لتصرفات جاسم آل ثاني الذروة عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م، عندما لم تفلح مسايرتهم له والتودد إليه طوال السنوات الماضية ، لاسيما بعد إصراره على رفض الإجراءات الإدارية الجديدة في قضاء قطر وتماديه في الهجوم على مركز اللواء مستهيناً بهيبة الدولة وقوتها يضاف إلى ذلك ما تسرب من معلومات عن عقد جاسم آل ثاني لاتفاقية مع القنصل البريطاني السابق في أبو شهر قبل سنتين ونصف. مما أقنع والي البصرة أن تدخلات الإنجليز في المنطقة ربما كان سببها تلك الاتفاقية".(٦٠) . كما سربت معلومات تفيد بحصول جاسم آل ثاني على أسلحة ومهمات حربية لقبائله ورجاله في وقت سابق بواسطة كل من الحاج أحمد الكبابي المقيم في أبو شهر ومحمد بن عبدالوهاب الفيحاني المقيم في دارين في قضاء القطيف ، وأن هذا كله كان وراء أحداث

المنطقة وعدم استتباب الأمن فيها كما أن حصر جاسم لنفسه حق جباية رسوم قضاء قطر وتجارته منذ عدة سنوات والامتناع عن دفع الرسوم المقررة ، وجرأته على ضرب قافلة تجارية كبيرة على طريق الهفوف – العقير إضافة إلى ما ذكره من مضايقته لمدينة الهفوف مركز اللواء في عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م"[٦١].

بدا للعثمانيين أنه لم يبق أمامهم للتصدي لتصرفات جاسم آل ثاني إلا استخدام القوة المسلحة معه ، وتجلى ذلك حين بادر والي البصرة حافظ محمد باشا شخصياً بقيادة حملة عسكرية ضده في عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م ، معتمداً على الطابور الحادي عشر " القناصة " المؤلف من أكثر من مائتي فرد تحت إمرة البكباشي [المقدم] يوسف أفندي ، إَضافة إلى مائة جندي من الشرطة بقيادة فارس آغا ، وخمسين فرداً من الفرسان ، وتحرك بهم من مدينة الهفوف إلى قطر فوصلها في شهر شعبان ١٣١٠هـ/١٨٩٢م ، ليجد أن قبيلة المناصير وجماعة من قبيلة بني هاجر قد انحازوا إلى جاسم آل ثاني الذي انسحب بهم قبل شهر من مقدم الوالي إلى الصحراء"[٦٢]. وقد باكر حافظ محمد باشا بإرسال رسالة فيها تطمين لجاسم آل ثاني ، رد عليها بأنه مطيع للدولة وصادق معها ، لكنه لا يستطيع إجابة دعوته لمقابلته بسبب المظهر العدائي الذي رافق قدومه نتيجة تحريض أعدائه ووشايتهم الكاذبة ، وقد كان جاسم آل ثاني ذكياً ودبلوماسياً في تبرير عدم قدرته على الحضور ، وربما حتى ينجلي معرفة ما يدور في ذهن الوالي حين ذكر أنه مما يمنعه من مقابلته كبر سنه وخوفه ، مما ألجأه إلى ارسال أخيه أحمد بعد ان حصل على عهد له من الوالي بالأمان. لكن حافظ محمد باشا قام بحبس أحمد آل ثاني ومن معه إضافة إلى حبس عشرة من وجهاء قطر بعد أن كان قد أعطاهم الأمان"[٦٣]. وكان جاسم آل ثاني قد أرسل أحد أتباعه ويدعى خالد مؤكداً حسن نواياه تجاه الدولة العثمانية واستعداده لتالليلة.عدة للولاية بمبلغ عشرة آلاف ليرة عثمانية وانه مستعد لتغطية جميع تكاليف الحملة وكافة متطلبات الوالي إذا أطلق الوالي سراح أخيه أحمد آل ثاني والأعيان المحتجزين"[٦٤]. لكن حافظ محمد باشا رفض العرض ، وأجاب أنه لا يقبل بأقل من حضور جاسم آل ثاني وفض تجمع رجال القبائل من حوله وعرض الطاعة والولاء أمامه شخصياً، وبما أن جاسم قائمقام لأحد أقضية الدولة العثمانية فيجب عليه الحضور بلا خوف ليثبت

ما عرضه من الطاعة والولاء للدولة" [٦٥] . وحاول الوسطاء، الذين كانوا هم أحد أسباب قناعة الوالي بعداوة جاسم آل ثاني ، إقناع الأخير بالحضور لكنه أفهمهم بأنه علم يقيناً بأن حافظ محمد باشا يريد الحصول عليه حياً أو ميتاً "[٦٦].

أمضى الوالي شهراً في محاولة إغراء جاسم آل ثاني بمقابلته دون جدوى ، ثم علم أن جاسم آل ثاني أقام على الطريق الصحراوي بين الأحساء وقطر رجالاً يستولون على البريد الرسمي بين الجهتين ، ويقوم بمصادرة الأوراق الرسمية ، ويوقف سعاة البريد ، وأن جاسم آل ثاني قد جمع حوله كثير من رجال القبائل، وأرسل منهم ألفاً إلى سلوى لمواجهة قدوم مبارك الصباح الذي أشيع مقدمه مع قبائل الكويت لمعاونه الوالي المذكور "[٦٧]. وقد قدم حافظ محمد باشا حين سمعه بشائعات تروج عزم جاسم آل ثاني على شن غارة مفاجئة على جنوده على اعتقال عدد من وجهاء قطر ممن اعتبرهم في عداد المسؤولين عن الأوضاع السائدة واحتجازهم في سفينة حربية عثمانية "[٦٨].

بدأ حافظ محمد باشا خطوات الحسم العسكري ضد جاسم آل ثاني عندما تحرك في صباح ٦رمضان١٣١٠هـ /١٨٩٢هـ ، لمهاجمة قلعة الوجبة وتخريبها ، وهي القلعة التي بناها جاسم آل ثاني وحصنها والواقعة على مسافة ثلاث ساعات من الساحل ، والاستيلاء على مابها من أسلحة مستعيناً بقوة المقدم يوسف أفندي وفارس آغا وجنود السفينة الحربية (مريخ) والقول أغاسي [الرائد]طاهر أفندي، إضافة إلى ثلاثين جندياً من أفراد الالاي الثالث والأربعين الذي كان يتألف من ١٥٢ رجالاً .فكان مجموع القوة التي سار بها حافظ باشا ٢٣٠رجالاً، منها ١٠٠ رجل من الشرطة ، وأربعين من فرسان عقيل ، تدعمهم قطعة مدفع أخذها من السفينة الحربية"[٦٩]. وقد طلب من قوة الشرطة وفرسان عقيل، خلال استراحة تلك القوة في قلعة الشقب الصغيرة الخربة، بالتوجه كطليعة للقوة إلى قلعة الوجبة لاستكشاف الوضع ، لكن قيادة القوة فوجئت بانكسار تلك الطليعة على يد رجال القبائل المؤيدة لجاسم آل ثاني والمزودة ببنادق حربية وهم بين فرسان ومشاة وراكبي جمال . وقد حاول المقدم يوسف أفندي التصدي لقوة رجال القبائل الذي قدر عددهم مابين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ رجل في معركة ضارية لم تصمد فيها القوة العثمانية التي تقهقرت داخل القلعة الخربة ، مما شجع رجال القبائل على تضييق

الخناق عليهم لاسيما بعد تخاذل الفرسان في التصدي لهم "[٧٠]. وقد أفلحت محاولة المقدم [البكباشي] حسين رامي أفندي الذي كان في المعسكر وبلغه فرار الفرسان ، فقام بتجهيز مفرزة قوامها أربع وعشرون رجلاً لنجدة المحاصرين في القلعة مما مكنهم من حماية انسحاب الوالي من مصير محتوم والعودة به إلى المعسكر فراراً "[٧١]. وقد أبرق حافظ محمد باشا بتفصيل الحادثة إلى الصدر الأعظم في ٢١رمضان ١٣١٠هـ/١٨٩٢م وكان مما ذكره أن خسائر حملته في تلك المواجهة قد بلغت سبعة وتسعين رجلاً من طابور القناصة من الجنود والضباط وجرح خمسين منهم، وقتل تسعة عشرة رجلاً من الطابور الأخر وعدد من الجرحى وقتل فرد من فرسان الشرطة ،واستيلاء رجال القبائل الموالية لجاسم آل ثاني على ١٥٢بندقية وعلى المدفع الوحيد الذي كان مع القوة العثمانية"[٧٢].

سارع قبطان السفينة الحربية العثمانية طاهر أفندي عندما شاهد فرط تأثر حافظ باشا بنقله على السفينة تلك الليلة . وقد تشاور الوالي مع أركان قوته حول الوضع، فكتب إليه المقدم حسن رامي أفندي مذكرة قدمها إليه ذاكراً أن القوة الموجودة لديه غير كافية وكذلك الذخيرة الحربية. وكان حسين رامي أفندي قد أصيب بجراح في ذراعه في تلك المواجهة مما حتم بقاؤه مع الوالي على ظهر السفينة"[٧٣]. أما يوسف أفندي فقد أعيد إلى المركز. وقد جرى تبادل للنيران بين رجال القبائل والسفينة الحربية العثمانية والسفينة الأخرى المسماة "فردة" والمزودة بمدافع. وقد أبقى مائة رجل في المعسكر الدائم مع عدد من الضباط ، وقد انسحبت السفينتان " مريخ وفردة" إلى مسافة ساعتين في عرض البحر هروباً من نيران رجال القبائل وتحسباً لهجوم على الوالي ومن معه ، ومالبث أن عادت السفينة فردة إلى البصرة طالباً للنجدة بينما ظل رجال القبائل يضيقون الخناق على الجنود العثمانيين بهدف تخليص الأشخاص الموقوفين من أهالي قطر في المعسكر العثماني "[٧٤]. وقد قتل في ذلك الحصار رجل وجرح خمسة من الجنود ، وظل جاسم آل ثاني يطالب بإطلاق سراح المعتقلين ويعرض على الجنود العثمانيين مقابل ذلك السماح لهم إما بالالتحاق بالسفينة العثمانية أو الذهاب تحت حمايته إلى مركز اللواء في الأحساء أو البقاء في المعسكر"[٧٥].

وقد وصل في اليوم الثاني عشر من شهر إبريل نيسان ١٨٩٢م/١٣١٠هـ ، القنصل الإنجليزي السابق في بوشهر على سفينة إلى مضيق قطر مبدياً رغبته في عرض وساطته للصلح بين الوالي وجاسم آل ثاني ، إلا أن العثمانيين رفضوا وساطته كما منعوا سفينته من الدخول إلى مضيق قطر لئلا يترك للإنجليز فرصة تمكنهم من التدخل فيما بعد في شؤون قطر "(٧٦). وقد عاود الإنجليز محاولة تدخلهم في الحادثة بوصول سفينة حربية إنجليزية أخرى لكنها مالبث بعد تأكدها من منعها من دخول مضيق قطر أن غادرت بعد حملها القنصل الإنجليزي متجهة إلى قرية الوكرة حيث تمت مقابلة بين القنصل المذكور وجاسم آل ثاني في اليوم الحادي والعشرين من شهر أبريل / نيسان "(٧٧).

سارع الصدر الأعظم في ٢١رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٢م ، بعد تلقيه معلومات غير سارة عن هزيمة الوالي ، بالكتابة إلى السلطان يخبره بما حصل لوالي البصرة المكلف بإصلاح أحوال لواء الأحساء نتيجة لتصدي جاسم آل ثاني قائمقام قضاء قطر ، الذي أعلن العصيان ضد الدولة العثمانية وما نتج عن المواجهة من جرح ١٥٠ شخصاً من الجنود العثمانيين وقتل ما بين ٧–٨ من الضباط والاستيلاء على مدفع . وطلب الصدر الأعظم الإذن بسرعة توجه الفريق كاظم باشا بالطابورين الخامس والسادس من بغداد نظراً لأهمية موقع لواء الأحساء الواقع بين أرض ابن رشيد من ناحية ومسقط التي يدعى الإنجليز حمايتها من ناحية أخرى ، ولتأديب جاسم آل ثاني وحتى لا يجد فرصة لزيادة أعوانه واستثمار النصر على القوات العثمانية "(٧٨).

سارع جاسم آل ثاني تحسباً لنتائج تلك الهزيمة النكراء للعثمانيين بإرسال برقية طويلة في ٩رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٢م، إلى السيد محمد سعيد أفندي نقيب أشراف البصرة يرجوه شرح الأمر للسلطان وإبداء استعداده للبحث عن تسوية للوضع "(٧٩). وقد بادر محمد سعيد أفندي ببعث تلك البرقية كما هي إلى الديوان السلطاني [المابين] لتسليمها إلى رفاعي بن سيد شيخ أبو الهدى لعرضها على السلطان . وقد عرض الصدر الأعظم على أنظار السلطان محتوى برقية جاسم آل ثاني إلى نقيب البصرة . وكان النقيب قد أوضح أن والي البصرة لم يدرك وضع قطر الخاص وبدلاً من اتخاذ تدابير حكيمة أخذه الغرور والشعور بالقوة إلى معاملة قطر مثلها مثل بقية الأقضية مما أخاف القبائل في قطر

وأوحشها من الدولة العثمانية ، وأن جاسم آل ثاني قد حاول إيجاد صيغة للتفاهم مع الوالي أثناء زيارته الأخيرة إلى قطر إلا أنه رفض القبول بها مما جعل جاسم آل ثاني يحس أن عودته إلى قطر مع جيش كبير إنما تهدف إلى القضاء عليه وأتباعه ، مما أضطره إلى الخروج من قطر وإعلانه استعداده القيام بتأديب كل من تجرأ على التسبب في تلك الأحداث خاصة وأن جاسم آل ثاني كان قائمقام مطيعاً في قطر منذ دخولها تحت سلطه الدولة في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، ولم يحصل خلال تلك الفترة نزاع أو شقاق بينه وبين الدولة رغم آمال الإنجليز ومطامعهم خاصة منطقة القبائل القاطنة بين قطر وعمان وكذلك البحرين ومسقط "[٨٠]. وأنه يخشى أن تكون أسباب حادثة قطر مردها إرادة الإنجليز توسيع نفوذهم لتشمل قطر. وأن الحكمة توجب الحذر والحيطة والتريث والتأني في حالة القيام بتأديب جاسم آل ثاني أو التنكيل بمن قام بتلك الحادثة ، وأكد النقيب أنه من الأصلح لمصالح الدولة وإظهار قوتها لاستمالة قبائل المنطقة إلى الدولة العثمانية أن لا يرسل جيش إلى هناك كما طلب والي البصرة والتأكد من الوضع الراهن وحقيقة الأمر قبل التعجل في اتخاذ قرار باستخدام القوة"[٨١]. وقد جاء الرد السلطاني على ذلك العرض وعلى هزيمة الجنود العثمانيين والحط من شأن الدولة وهيبتها قاسياً . فقد شكل هيئة برئاسة الياور الخاص بالسلطان ومدير مكتب السلطاني [المابين] درويش باشا ، وقد قدمت تلك الهيئة محضراً أوصت فيه بتحميل والي البصرة المسؤولية لتصرفه المشين الذي حط بسمعة الدولة وجنودها وبناء على ذلك المحضر صدر عن الديوان السلطاني مذكرة خاصة إلى الصدر الأعظم في ٢٧رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٢م، تقضي بعزل والي البصرة حافظ محمد باشا بسبب سياسته الحمقاء التي أدت إلى إلحاق المهانة بالدولة وأن يتم عزله فوراً وتعين وكيله محله في إدارة أمور الولاية إلى أن يتم اختيار وال جديد . وكذلك تشكيل هيئة تفتيشية على وجه السرعة تذهب للمنطقة لتحري الحقائق مكونة من الميرالاي [العميد] راسم بك ميرالاي اللواء الحادي والأربعين ونقيب الأشراف بالبصرة محمد سعيد أفندي وقائمقام الكويت محمد الصباح أو أخيه مبارك الصباح وأن يلحق بهم عبدالحميد بك مميز الرسائل بالبصرة ليقوم بأعمال التحريرات ، على أن تبلغ تلك الهيئة توصياتها بأسرع وقت ممكن إلى الصدارة العظمى "[٨٢].

وقد استقر الرأي في الأستانة على الأخذ بخيار تهدئة الوضع والبحث في جـذوره وإمكانية إيجاد حل له دون الحاجة إلى استخدام القوة خشية من نتائجها ، علاوة على ما قد يتطلبه الحل العسكري من أموال وجهود ربما يصعب توفيرها . فقد تلقى محمد سعيد أفنـدي نقيـب أشـراف البصـرة برقيـة مـن الـديوان السـلطاني مؤرخـة في ٢٧رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٢م تفيد بصدور إرادة سنية من قبل السلطان تقضي بإرسال هيئة مكونة من شخصين إلى قطر من أجل التحقيق وإسداء النصائح والوصايا وأنه سيتم إبلاغ الصدارة العظمى برغبة السلطان لإكمال اللازم"[٨٣]. وقد جرى تغيير في تشكيل هيئة التفتيش إذ تكونت من أحمد مظفر بك وإسماعيل حافظ بك وصفهما جاسم آل ثاني بأنهما من أركان الحرب، إضافة إلى محمد سعيد بك نقيب أشراف البصـرة"[٨٤]. وقـد وصلت تلك الهيئة إلى قطر في شهر محرم ١٣١١هـ/١٨٩٣م على متن السفينة "فـردة رسان" واجتمعوا بجاسم آل ثاني وأخيه أحمد ورجال قلعة الوجبة "[٨٥]. وقد جاء في تقرير مطول أعده كل من أحمد مظفر بك وإسماعيل حافظ بك ، إن جاسم آل ثاني لم يتزحزح عن ولائه للدولة العثمانية منذ دخوله في طاعتها منذ الخمس والعشرين سنة الماضية ، وقد قدم التماسات لحافظ محمد باشا يشرح حقيقة موقفه من الدولـة العثمانيـة والخلافـة الإسلامية ، كما أرسل أخاه أحمد وبعض أولاده لمفاوضة الوالي المذكور الذي أصر على فض رجال القبائل من حوله ثم فاجأه بهجوم عليه في قلعة الوجبة ، وكان من ضمن جرح علي بن جاسم آل ثاني الذي أصيب في ذراعه الأيسر أثناء المعركة "[٨٦]. وقد دلل جاسم على ولائه للدولة العثمانية برفضه العرض المقدم من القنصل الإنجليزي بطلب الحمايـة عندما قدم إلى الوكرة بعد الحادثة ، وأنه بسبب تقدم سنه فقد اصبح غير قادر على القيام بوظيفة القائمقامية ولذا فقد استرحم قبول استقالته منها"[٨٧]. وذكر التقرير أن جاسـم آل ثاني أفاد أن معظم الأسلحة ومفقودات الجنود العثمانيين موجود بيد قبيلة النعيم التي تقيم في البحرين ، وقد طلب المساعدة السلطانية لمفاجأة البحرين بهجوم مباغت لحمايتها من التدخل الأجنبي بها "[٨٨]. وقد أكد جاسم أنه لن يسمح بسفك الـدماء أو غصـب الأموال ونهبها أو وقوع أية مساوئ أخرى ، وأنه يتعهد بالتحرك بسرعة لإثبات ولائه ، وأنه سبق وأن عرض ذلك على محمد سعيد أفندي نقيب أشراف البصرة" [٨٩]. وطلـب

الموفدان من جاسم آل ثاني أن يوضح أسباب عرض استقالته ونياته وأفكاره تجاه البحرين في رسالة مستقلة إلى السلطان، ويبدوا أن جاسم آل ثاني كان يريد من إثارة موضوع غزو البحرين دغدغة مشاعر العثمانيين وإظهار ولائه وإبعاده عن الإنجليز رغم معرفته المسبقة بأن ظروف الدولة العثمانية وقوة النفوذ الإنجليزي في البحرين تجعلان تحقيقه امراً شبه مستحيل . كما أن استقالة جاسم آل ثاني الثانية رفعها إلى السلطان عبدالحميد الثاني في ١٦محرم١٣١١هـ/١٨٩٣م، كانت مجرد تكتيك سياسي ذكي لامتصاص نقمة العثمانيين وتجنباً لأية ضربة عسكرية عثمانية محتملة ، ولم تكن نابعة من رغبة أكيدة في ترك شؤون حكم قطر . وقد جاء في طلب الاستقالة :

قد خدمت الدولة العلية اربعاً وعشرين سنة ، وأنا في سن الأربعين واليوم أنا أبن خمس وستين سنة ، وكنت صاحب ثروة ومداخلها علي من التجارة وجميع مافي يدي خدمة [خدمت] به الدولة العلية إلى أن ذهب الشباب والمال في خدمة الدولة العلية ولا يدخل علّي من الدولة معاش ولابارة واحد ولا أخذ من ولاية ولا روبية والآن قصرت الهمة والمال تلف ولا لي قدرة على القمائمقامية ، فإني أطلب من الله ثم من أمير المؤمنين الاستعفاء من القائمقامية ، وأكون بذلك في نهاية المسرورية وأنا كذلك في الخدمة وتحت المعبودية ــ وقد بينت لجانب والي ولاية البصرة حمدي باشا نبذة من النصيحة في هذه المادة"(٩٠).

ولم يفت جاسم آل ثاني أن يضمن في هامش على خطاب استقالته أن طلب استعادة سندين ماليين اعطيا له من قبل الإنجليز في البحرين تثبت أخذهم منه مبلغ ١٤٤٠٠ روبية هندية ، أخذوها منه بالقوة، وكان يحاول استعادته منهم أو تعويضه عنه من قبل العثمانيين . وكان جاسم قد أعطاهما لوالي البصرة السابق في زيارته التي سبقت الأحداث لكي يطلع عليهما ويعمل على استعادة المبلغ له لكنه لم يعدهما له ــ ولايزال جاسم آل ثاني يطالب باستعادة ذلك المبلغ .

وقد صدرت إرادة سنية في ٢٢شعبان١٣١١هـ / ١٨٩٣م بقبول استقالة جاسم آل ثاني من منصب قائمقام قطر واختيار شخص مناسب من أقاربه لتولي المنصب،

وذلك لإصرار جاسم على الاستقالة"[٩١]. وقد طالت مدة البحث عن شخص مناسب مما أتاح لجاسم آل ثاني هامش من المناورة حيث أصر على تعليق التعليمات والأوامر التي تلقاها بعد حادثة قطر بقبول استقالته مما جعل والي البصرة حمدي باشا يرى أنه لا فائدة من استمرار وضع جاسم آل ثاني ووجوب البت في موضوع استقالته"[٩٢].

استقر الرأي على تعيين أحمد آل ثاني شقيق جاسم وكيلاً لقائمقام قطر بينما يظل لقب القائمقام بحوزة جاسم . ولا يعني هذا الإجراء تنحي جاسم عن إدارة شؤون قضاء قطر ، إذ أنه ظل يمارس دوره السابق كما كان من وراء أخيه أحمد . ولم تكن تعهدات جاسم آل ثاني للعثمانيين بملزمة له عن توقف تحركه لتحقيق طموحاته أو تحجيم دوره إقليمياً إذ مالبث أن تسبب في مشكلة جديدة في عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م تمثلت هذه المرة حول الزبارة وتتلخص مسألة الزبارة في تخلي قبيلة آل بن علي بزعامة سلطان بن سلامة عن ولائها لشيخ البحرين وإنشائها مساكن لها على ساحل الزبارة المواجهة للبحرين في شبه جزيرة قطر بتأييد من جاسم آل ثاني "[٩٣]. وقد اعتبر شيخ البحرين والإنجليز أن في هذا تهديد لأمن البحرين مما حدا بتوجيه انذارا لجاسم آل ثاني . وقد فاقم الأمر تسرب معلومات تفيد بأن متصرف لواء الأحساء قد غادر إلى الزبارة وأن العمل يجري بسرعة ليمكن للمتصرف وجاسم آل ثاني رفع العلم العثماني هناك"[٩٤] . أثار ذلك كله حساسية بريطانيا للموقع. بإرسال السفينة الإنجليزية سفنكس بقيادة الرئيس بيلي إلى الزبارة مع تهديد بالتدخل. رفض سلطان بن سلامة التهديد الإنجليزي فكان جزاؤه اصطياد سبعة قوارب له لم ينفع احتجاج موظف عثماني قد عين مديراً للزبارة على إطلاقها على اعتبار أن الزبارة أرض تابعة للدولة العثمانية ، إذ أقدمت السفينة الإنجليزية سفنكس بعدئذ على احتجاز تسعة قوارب أخرى ومعها أحد زعماء آل بن علي المدعو سليم الذي قيل أنه قد تصالح مع شيخ البحرين مما سمح له بإرسال قوارب لإحضار عائلته التي أعاق المدير العثماني حملها على تلك القوارب". [٩٥]

زعم الإنجليز أن آل بن علي قد تصالحوا مع شيخ البحرين ويرغبون في العودة ، لكن المدير العثماني ظل يتدخل بزعم أن آل بن علي رعايا عثمانيين لا يجوز لأحد أن يتدخل في شؤونهم ، كما زعم أن متصرف لواء الأحساء قد جمع قوة في القطيف قال أنها

ستستخدم في حملة داخل اللواء لكن الإنجليز خشوا ان تكون موجهة ضد البحرين وقد عزز من تلك المخاوف قيام جاسم آل ثاني بحشد مجموعة كبيرة من القوارب إضافة إلى قيام السفينة العثمانية الحربية " زحاف " بتجوال على طوال امتداد ساحل قطر"[٩٦]. وصاحب تلك التطورات قيام متصرف لواء الأحساء بالكتابة إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين يتهمه بالتسبب في نقض السلام السائد في ساحل اللواء باحتجاز بعض القوارب التابعة لرعايا عثمانيين وينذره أن تلك الإجراءات ستضطر أهالي قطر للهجوم على البحرين ، وطالب بسرعة إعادة القوارب المحتجزة من قبل القائد بيلي . ورغبة في إثارة المقيم السياسي فقد نصحه المتصرف بأن يرحل الرعايا البريطانيين عن البحرين خلال سبعة عشر يوماً تبتدئ من أغسطس من تلك السنه"(٩٧). جاء رد المقيم البريطاني في شكل تهديد رداً على التهديد العثماني إذ طلب المقيم البريطاني تحرير القوارب البحرينية المحتجزة في الزبارة وأن الجانب العثماني سيتحمل كافة المسؤولية عن تعرضها لأي خطر"(٩٨). وأتبع ذلك التهديد بإرسال سفينة حربية لمراقبة النشاط العثماني في الزبارة فصعد عليها المدير العثماني مطالباً إياها بالمغادرة فوراً وملمحاً أن عدم انضباطها سيؤدي إلى قيام جاسم آل ثاني إلى مهاجمة البحرين بدعم مادي من العثمانيين"[٩٩].

استمر التوتر في الزبارة وبدا الوضع يهدد بالانفجار ، فعندما قدم القائد بيلي إلى الزبارة في ٦سبتمبر وجد مجموعة من القوارب المسلحة تتهيأ للهجوم فقرر المبادرة بتدميرها للحيلولة دون انطلاقها نحو البحرين . وقام بيلي بإرسال إنذار خطي إلى جاسم آل ثاني بعد ظهر ذلك اليوم أتبعه بعد ساعة من إرساله بفتح نيران أسلحة السفينتين البريطانيتين سفنكس وبيجن مما أدى إلى تدمير ٤٤ قارباً قطرياً وفرار الموظفين العثمانيين وإنزال علمهم ورفع جاسم آل ثاني علم الهدنة وبعث برسالة يعرض التسليم ويعتذر بأن المتصرف العثماني هو الذي دفع بالأمور إلى ماوصلت اليه، بينما المعروف أن جاسم آل ثاني كان هو المحرض الرئيسي للمسألة منذ بدايتها"[١٠٠]. وقد قبل جاسم آل ثاني الشروط التي أملاها عليه بيلي والمتمثلة في النقاط التالية"[١٠١]:

١ – إجلاء آل بن علي من الزبارة واعادتهم الى البحرين .

٢ – إعادة قوارب البحرين لها .

٣ – انفضاض حشد رجال القبائل من الموقع .

وقد اتبعت حكومة الهند لتلك الشروط وكعقاب شديد لجاسم تغريمه مبلغ ٣٠ألف روبية هندية، وإلا تعرضت سفنه لتدمير . وقد رفض جاسم آل ثاني تحمل تلك الغرامة المالية بحجة أن المسؤول عنها هو المتصرف العثماني وأنه شخالدولتين.ل له في المسألة . وقد سمح لقبيلة البوكوارة الذين كان لهم ١٧ قارباً من القوارب المحتجزة أن يفتدوها بمبلغ قدره بـ١٠٨٠٠ريال لكنه اكتفى فيما بعد بأخذ ٦٨٨٦ريال منهم كما حصل من بعض أصحاب القوارب على فدية مالية ليصل مجموع ما أخذ منهم ١٠١٩١ريال وإطلاق سراح ثلاثة قوارب لرعايا البحرين دون غرامة وتم إحراق ٨٨ قارباً"[١٠٢]. وقد احتج الباب العالي على ذلك العمل العدواني تجاه رعاياه الذي لا ينسجم مع العلاقات الودية بين الدولتين . بينما ردت بريطانيا أنها إنما كانت تدافع عن البحرين الواقعة تحت حمايتها وأنها لا تعترف بأن الزبارة ضمن السيادة العثمانية"[١٠٣].

كانت مسألة الزبارة وما نتج عنها بمثابة نكسة كبيرة لجاسم آل ثاني وكان من أول الشامتين به مبارك الصباح الذي كتب إلى محمد بن رشيد بأخبارها ، مما جعل جاسم آل ثاني يحفظ ذلك لمبارك الصباح ، الذي دخل بسببه في مشكلة أكثر إثارة وأوسع مدى مما حدث في الزبارة . فقد نتج عن قتل مبارك الصباح لأخويه محمد وجراح وتوليه الحكم في ٢٥ذي القعدة١٣١٣هـ / ١٧مايو١٨٩٧م ، ميلاد مشكلة إقليمية جديدة ومثيرة كان جاسم آل ثاني أحد أقطابها ، حين استنجد به يوسف بن عبدالله بن ابراهيم الذي التجأ إليه أبناء المقتولين، وقد استجاب جاسم آل ثاني الذي كانت علاقته بمبارك الصباح غير ودية ولاسيما بعد ماذكر نجدته لحافظ محمد باشا حادثة عام١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ثم بعد شماتته به في مسألة الزبارة. وقد وصل يوسف البراهيم الذي تربطه علاقة عمل وتجارة وصداقة شخصية بجاسم آل ثاني ، يرافقه خالد بن محمد الصباح إلى قطر في ٢٥محرم١٣١٥ه/١٨٩٧م، وطلب عون جاسم آل ثاني ودعمه"[١٠٤]. وقد وعده جاسم آل ثاني بإعداد حملة بحرية قوية يقضي بها على نفوذ مبارك الصباح في الكويت ، ثم بدأت الأمور في التصاعد حيث بدأ جاسم آل ثاني يصعد من استعداداته للتدخل في المسألة مما أقلق الباب العالي وجعل مجلس الوكلاء [الوزراء] العثماني يستعرض الوضع المتوتر ، قام

على إثره الصدر الأعظم رفعت باشا بعرض محضر المجلس على أنظار السلطان في ٩رجب١٣١٥هـ/١٨٩٧م، وقد تضمن المحضر فقرة تخص مسألة تدخل جاسم آل ثاني في مسألة قتل مبارك الصباح لأخويه ، وتوصي باتخاذ تدابير مدنية وعسكرية لاحتواء بعض تحركات جاسم آل ثاني "[١٠٥]. وكان من الإجراءات الاحتياطية التي اتخذتها الدولة العثمانية وفق ما أخبر به رئيس الديوان السلطاني في ٣رجب١٣١٥هـ/١٨٩٧م رداً على ماقام به جاسم آل ثاني من أعمال عصيان وتهيء لإثارة اضطراب بناء على مارفعه الفريق محمد باشا الموجود في ولاية البصرة ، وبعد الاطلاع على مذكره وزير الحربية في٢رجب١٣١٥هـ١٨٩٧م ، فقد صدر الأمر بالموافقة على إرسال مدفعين وثلاثة طوابير عسكرية من بغداد إلى قطر مع العمل على زيادة عدد تلك الطوابير إلى ثمانية ، وكذلك زيادة عدد المدافع ، بعد مناقشة الأمر في مجلس الوزراء التي تمت بالفعل في ٩رجب١٣١٥هـ/١٨٩٧م"[١٠٦]. وقد اختلطت الأمور أمام الوزراء في ذلك الاجتماع بسبب ماتم استعراضه من آراء وتصورات وروايات مختلفة ، كان أولها برقية جاسم آل ثاني وخطاب عارف باشا وتقرير مشير الجيش السلطاني المرابط في بغداد إلى وزارة العدلية، مما جعل الوزراء المجتمعين يرون أن الوضع يستوجب الإطلاع بعمق على خلفية الوضع وحقيقة الروايات قبل الموافقة على إرسال قوية عسكرية وإرجاء الأمر إلى جلسة خاصة تعقد في اليوم التالي ، ووفق ما يتم في تلك الجلسة فسيتم إبلاغ القرارات إلى الولاية المختصة مع التأكيد أنه مهما قيل في دوافع جاسم آل ثاني فإن تحركاته تجاه الكويت ستكون سبباً في ظهور حوادث من بين القبائل ، ولذا يجب ثنيه عن التحرك إلى الكويت وأن يخطر برقياً بهذا المضمون"[١٠٧]. وقد أدى اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين العثمانيين إلى صدور إرادة سنية في٢٠رجب١٣١٥هـ/١٨٩٧م ، بإيفاد والي أظنه السابق حسين حلمي إلى قطر لتحري الحقائق خاصة ما أشيع من استمرار جاسم آل ثاني في حشده للرجال وعدم انصياعه لنصائح الدولة"[١٠٨]. وقد أدى الموقف العثماني إلى إثارة غضب جاسم آل ثاني ومعه أهالي قطر وثورتهم على العثمانيين الذي يكبحون جماح هبتهم لنصرة أبناء آل الصباح الذي استغاثوا بهم على عمهم مبارك الصباح ، خاصة بعد أن سرب مساعد المقيم السياسي الإنجليزي في البحرين أقوالاً مفادها أن مبارك الصباح

قد شن حملة هجومية ضد قبيلة بني هاجر الموالية لجاسم آل ثاني واستولى على عدد كبير من مواشيهم وأموالهم وبعضها نقود لجاسم آل ثاني نفسه ، وذلك بعد هزيمتهم ، مما أثار سخطاً شديداً لدى جاسم آل ثاني وأهالي قطر من أعوانه وظنوا أن الدولة العثمانية تدعمه سراً مما قاد إلى نزاع مع الجنود العثمانيين في قطر امتد إلى قتال بينهم ، زعم أثناءه أن جاسم آل ثاني قد هاجم مقر الحامية العثمانية ، مما أدى إلى قفل الأسواق واضطراب الأمور وهيجان الأهالي في قضاء قطر"[١٠٩].

وقد سعي مبارك الصباح إلى تكتيك مؤثر للحد مما قد تسببه جهود جاسم آل ثاني حين استغل أحداث قطر ووظفها لصالحه حين اتصاله بمتصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا، وكذلك حين اعترض مضبطة كان عبدالرحمن بن سلامة بن زرعة قد أعدها وجمع توقيع بعض من أهالي الأحساء عليها يشتكون فيها من تراخي المتصرف في فرض الأمن وضعف إدارته ، قبل وصولها إلى المراجع العثمانية وأعادها إليه في الأحساء فنال حظوة لديه، كما أرسل له بعض الهدايا وشرح له نوايا جاسم آل ثاني من وراء تخطيطه للهجوم المزعوم على الكويت"[١١٠]. مما أدى إلى قيام محمد سعيد باشا إلى نقل الصورة كم يريدها مبارك الصباح إلى والي البصرة محسن باشا زاعماً بوجود نوايا لجاسم آل ثاني لخلق فتنة في المنطقة وإحداث قلاقل تضر بالأمن في اللواء وتؤثر على مبارك الصباح المطيع للدولة العثمانية"[١١١].

أصغى محسن باشا إلى وجهة نظر متصرف لواء الأحساء فأرسل قوة عسكرية على السفينة (زحاف) ومعها نقيب أشراف البصرة رجب أفندي ، الذي خلف والده ، ومحمد علي مدير الأملاك السنية في البصرة مع بعض الأشخاص الآخرين للذهاب إلى قطر لتهدئة ثائرة جاسم آل ثاني ونصحه بالتوقف عن حشد الرجال حوله بنية الزحف به إلى الكويت. وقد وصل رجب أفندي إلى قطر في ٢٠شعبان١٣١٥هـ/١٨٩٧م، فقدم جاسم آل ثاني لمقابلته قادماً من موقعه الصحراوي الذي يبعد عن البدع نحو ثلاث ساعات ، حيث كان يتواجد مع حشد من رجال القبائل ، وقد حضر معه شيوخ القبائل المؤيدين له"[١١٢]. وقد خاطبهم السيد رجب أفندي باسم الخليفة وطلب منهم العمل على حقن الدماء معلناً أن الدولة العثمانية بصفتها حامية للبلاد ستبذل جل عنايتها لحماية

الأموال والأعراض وهدفها سكون قطر واستقرارها"[١١٣]. وأبان السيد رجب أفندي أن أهالي قطر من التجار والفقراء أظهروا سرورهم بجهود الدولة العثمانية لإعادة فتح الأسواق واستئناف تدفق التجارة كما كانت في سابق عهدها. وقد أخبر السيد رجب أفندي قائمقام قطر جاسم آل ثاني بأن السلطان مهتم بمعرفة أسباب مقتل محمد وجراح الصباح وسيتخذ ما يكفل إحقاق الحق والعناية بأبنائهما، وأن المطلوب من جاسم آل ثاني شخصياً هو المسارعة بتفريق الحشود التي جمعها حوله من رجال القبائل وعودة الأهالي إلى أعمالهم وتجارهم وأن يأمر جاسم آل ثاني منادياً ينادي داخل البلد وخارجها بأن الأمن والسلام والصلح قد عاد إلى البلاد"[١١٤]. ويبدو أن جاسم آل ثاني كان يعرف أنه لا يستطيع فعلاً تدبير حملة حاسمة ضد الكويت لعدة أسباب منها، البعد الجغرافي، وقلة عدد الرجال الذين يمكنه تجنيدهم ، ثم أن محاولته لجر محمد بن رشيد لم تفلح اذ اشترط الأخير وصول جاسم آل ثاني أولاً إلى نواحي الكويت حيث يلتقيان هناك ثم يزحفان سوية. وكل تلك الأسباب جعلت جاسم آل ثاني يتراجع عن دعمه معللاً ذلك بضغط العثمانيين عليه للتخلي عن رغبته تلك .

سارع جاسم آل ثاني ، ربما لحفظ ماء الوجه أو لتغطية عدم قدرته بالوفاء بوعده بالمساعدة ، إلى إرسال خطاب يعلن فيه عن رغبته في إعفائه من عمله كقائمقام لقضاء قطر وإرسال من يعين مكانه ، مبيناً أن أسباب طلبه كثيرة لكن أهمها موضوعي الزبارة وعدم اتخاذ إجراء حاسم ضد مبارك الصباح،لكنه لم يشرح حقائقها بالتفصيل في خطابه للسلطان كما ينبغي"[١١٥]. وإن كان قد أوضح أن مما أغاظه ما يشعره من خيانة المسؤولين العثمانيين لواجباتهم وأعمالهم المقصودة عكس مقاصده، وجهودهم في تشويش الأفكار وسوق الجنود ضده، كل ذلك،حسبما يرى كان بدافع الخيانة وإخفاء الحقائق".[١١٦] وختم جاسم آل ثاني رسالته تلك بعبارة حانقة إذ قال " إن مثلي من الرجال ممن يحبون الشرف وصداقة الدولة العلية ويقدمون أموالهم وأرواحهم في سبيلها، ومن ثم فإن الوضع يقتضي رجل يأتي مكاني على شاكلتهم ".[١١٧] وقد ايد والي البصرة في ٢٧محرم١٣١٦هـ/١٨٩٨م، قبول استعفاء جاسم آل ثاني من منصبه وبناء على ذلك رفع وزير الداخلية إلى الصدر الأعظم في ٢٩صفر١٣١٦هـ/١٨٩٨م يؤيد قبول

استقالة جاسم آل ثاني ، وأن ذلك تم بعد سؤال ولاية البصرة عن التصور السياسي المتوقع لتركه منصبه وتنصيب آخر مكانه ، وما يمكن أن يقع بين سكان قطر وماحولها من القبائل المرتبطة بجاسم آل ثاني . وأن رد الولاية جاء مؤكداً على أهمية موقع قطر الواقع بين عمان والبحرين ، وأن معظم سكان قطر الذين يقدرون بحوالي ١٥,٠٠٠نسمة يعتمدون في معيشتهم على استخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك ، وأنهم مدينون لجاسم آل ثاني مما يجعلهم دائماً تحت نفوذه ، وأن والي البصرة قد أوضح أن جاسم قد جمع حوالي ١٥٠٠ رجل من قبيلتي بني هاجر والمناصير الذين يعدون أساس المشاكل في المنطقة لولائهم لجاسم آل ثاني". [١١٨] وقد ركزت تلك الرسالة على حقيقة مهمة تتمثل في أهمية جاسم آل ثاني وثقله في بلاده وضرورة التعامل معه بحذر" نظراً لأنه من وجوه قطر وغنيها الأول ، فإن قطر بالفعل تحت إدارته ، وأن إقالته من منصب القائمقامية لا يستبعد أن تسبب بعض المخاطر ، غير أنه سبق أن ترك الوظيفة ، ويقدم الآن رغبته في الإعفاء".[١١٩] ومن أجل تبرير التوصية بقبول استقالة جاسم آل ثاني رغم ثقله في بلاده ، ذكر وزير الداخلية أن جاسم آل ثاني هو المسئول عن عدم تنفيذ قرارات الدولة العثمانية في انضباط المنطقة وحسن إدارتها ، وقد سبق أن طلب الإعفاء من وظيفته واستجيب له بتعيين وكيل عنه مع بقاء لقبه ، ومع هذا لم يع المحاذير والأوضاع الجديدة في المنطقة ، وهاهو الآن يلح على طلب الاستقالة من منصبه بحجة حاجته إلى الراحة .[١٢٠] . وقد أكد والي البصرة أن رفع يد جاسم عن إدارة أمور قضاء قطر أمر متفق مع المصلحة العليا للدولة ، غير أن تعيين أحد لا يرضى عنه جاسم آل ثاني يعني فشلاً ذريعاً للإدارة في قضاء قطر . ولذا فقد وجه إليه خطاباً يطلب منه تسمية الشخص الذي يراه مناسبا لتعيينه مكانه ، وذلك بغية احتوائه للتخلي عن معاداة الدولة العثمانية وجذبه للوقوف معها. [١٢١] وقد أكد والي البصرة أن جاسم آل ثاني قد بين في إحدى فقرات رده على خطابه له أن يرى تعيين أخيه أحمد قائمقام لقضاء قطر بدلاً منه " .[١٢٢] وقد استعرض مجلس الوزراء العثماني في ٨ ربيع الأول ١٣١٦/٥/١٨٩٨م ، موضوع تمرد جاسم آل ثاني وإشعار مشير الجيش السلطاني السادس الموجود بعضه في ولاية البصرة حول إمكانية تسيير جزء منه لتأديب جاسم آل ثاني لتمرده وتعرضه للطابور العسكري الموجود في

قطر، غير أنه تبين للمجلس أن جاسم آل ثاني أعرب عن انقياده وامتثاله للأوامر السامية مما لم يبق شبهة في استمرار تهديده وعصيانه ، مما أبان عدم الحاجة إلى إرسال قوة عسكرية حسب إيضاح وزارة الداخلية . كما تبين للمجلس أن أخ المذكور أحمد آل ثاني الـــذي كان يتولى إدارة الأمور في قضاء قطر يبذل دوماً مساعيه من أجـــل إرضـــاء الســـلطان والعمل على استتباب الأمن . وقد فهم المجلس من المعلومات المتاحة أمامه أن جاسم آل ثاني سيقبل بتفويض أخيه أحمد آل ثاني إذا استدعى الأمر القيام بعمل قائمقام قضاء قطر ، وبناء عليه فالمجلس يوصي بتعيين أحمد آل ثاني في منصب قائمقام قضاء قطر ، لاسيما وقد وصف بأنه يتصف بحسن الخلق . وقد تم رفع تلـــك التوصـــية إلى الســـلطان فوافـــق عليها.[١٢٣]

قبل أحمد آل ثاني القيام بإدارة قضاء قطر بمسمى وكيل القائمقام، مع بقاء جاسم آل ثاني قائمقام لقطر وقد رفض أحمد آل ثاني التوقيع رسمياً على المكاتبات بذلك اللقب احتراماً لجاسم آل ثاني الذي بقي في الواقع، رغم تركه الصفة الرسمية فقـــد أوضـــح في رسالة خاصة بعث بها في ٣٠ رمضان ١٣١٨/١٩٠١م إلى إبراهيم بـــن عبـــدالرحمن بالغنيم الذي ينظر إليه كممثل آل ثاني في مركز اللواء قال فيها :

"نعرف جنابك أن بموجبأمرنامه [أمر] جناب المتصرف معرف الشيخ جاســـم لا نكتب في الامضاء وكيل قائمقام .. حنا ما طلعنا من نضر [نظر] الشيخ قاسم ولا نكتب لاحد إلا مدافعين عنه بالحاضر [بالحاظر] حنا ما طايلنا من جميع هذه المكاتبات نفـــع ولا خير ولا لنا لزوم في مكاتبت [مكاتبة] أحد ولا أحد يشوف لنا امضا قطعياً إن كان حنا حاصل شرفنا وقوتنا من الامضاء ما نريده ". [١٢٤]

تسبب أحمد آل ثاني في خلق مشكلة جديدة بينه وبين العثمانيين حين رفض إدخال المدفعين اللذين تقرر ارسالهما إلى قطر إثر تهديد جاسم للزحف على الكويت إلى القلعة في البدع وقام بإعداد مضبطة وقع عليها الأهالي بمعارضتهم لذلك .[١٢٥] كما قام بمفاوضات الإنجليز في أمر مد الحماية على قطر في حالة طلبه ذلك ، لكن الإنجليز رأوا التريث حتى توليه فعلاً إدارة البلاد. [١٢٦] لكن مواقفه حملت الدولة العثمانية على إرســـال خطـــاب

بعزله من وكالة القائمقامية إثر إصراره على رفض إدخال المدفعين ، وطلبت من جاسم آل ثاني التدخل في الأمر لاسيما وأنها تشعر أن ولاء جاسم كان اقوى من ميول أخيه أحمد تجاه الإنجليز . ورغم صدور ذلك الأمر إلا أنه لم ينفذ ، إذ ذكر أن متصرف لواء الأحساء قد أعاده إلى عمله عندما لم ير استجابة من جاسم آل ثاني للتدخل ، ومن منطلق أن عزله وإعادته من صلاحية القائمقام الذي طلب منه ترشيحه وكيلاً له يرضى عنه . وقد أدى تصرف أحمد آل ثاني وعزلة ثم تعيينه بلبلة لدى الحكومة العثمانية، مما حمل الباشكاتب للمكتب السلطاني [الما بين الهمايوني] إلى الإبراق إلى والي البصرة يستفسر منه عنه حقيقة الوضع." (١٢٧)

جاء رد محمد محسن هدايت والي البصرة في ٢٧جماد الأولى١٣١٨هـ/١٩٠١م مفيداً أن الشائعات التي ذكرت في حق أحمد آل ثاني غير صحيحة، لذا فقد أعاده جاسم الثاني إلى وكالة القائمقامية مرة ثانية، وأن ما كتب به أحمد آل ثاني إليه شخصياً بأنه تجنبه لوضع المدفعين في مكانهما كان خشية منه في أن يسبب ذلك تخوف الأهالي منهما ولا يعني معارضته لوجودهما. وأن وجود أحمد آل ثاني في عمله لا يعد مخالفاً للأوامر السامية، لأن القائمقام هو الذي يحكم على صدق وإخلاص وكيله. وأن ماجاء في مذكرة جاسم آل ثاني في ٢٤ربيع الثاني١٣١٨هـ/١٩٠١م من أن أحمد سيفي يحسن أداء وظيفته ويجتهد في رضاء السلطان ويصرف جل عنايته لاتخاذ التدابير الانضباطية من أجل منع دخول الأسلحة المهربة وإثبات صداقته وقد عد هذا الرد حاسماً للمسألة.(١٢٨) وكان أحمد آل ثاني غير مرتاح لمعاملة العثمانيين وغير مبال بهم. ولا مرتاح لتدخلهم في شؤون قطر ورغبتهم في إحكام قبضتهم على شؤونها الإدارية وكان موقفه من قضية إدخال المدفعين إلى الموقع المخصص خوفاً من دوافعهم لذلك. وقد عبر أحمد آل ثاني عن تضايقه واستغرابه من ذلك الموقف المناقض لموقفهم مع محمد بن رشيد الذي بعثوا إليه بصناع يساعدونه على صنع ذخائر وإقامة مدافع، في رسالة بعثها إلى إبراهيم بن عبدالرحمن بالغنيم قال فيها :

الحكومة الذي [التي] منجهة [من جهة] تعطي لابن رشيد صناع يعملون التفقان [الذخيرة] والأطواب [المدافع] في ديرته، تقبل الكذب في الذي يهدي له [لها] مشكل حالها ورظاها [رضاها] الذي تسمع الكذب وتعاقب عليه قبل التحقيق".[١٢٩]

وكان موضوع عزل وإعادة أحمد آل ثاني قد أثاره قائد لواء الأحساء عبدالحميد بك أثناء خلافه الشهير مع متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا في سنة ١٣١٧هـ/١٩٠٠م متهماً إياه بمبالاة آل ثاني رغم قيام جاسم وأحمد في عام ١٣١٦هـ / ١٨٩٩م بالهجوم على مركز اللواء ، وذلك عندما هجم جاسم آل ثاني ومعه بنو هاجر على مركز اللواء وقراه . حيث وصل جاسم آل ثاني ومعه حوالي ١٥٠٠ قطعة سلاح على عين اللقيط إحدى عيون ناحية العيون شمالي الهفوف من أجل الانتقام لفرع المخاطبة من بني هاجر مما ألحقته بهم قبيلة آل مرة . غير أن جاسم آل ثاني بعدما رأى كثرة قوة خصمه أرسل أخاه أحمد آل ثاني إلى متصرف اللواء من أجل الصلح والعمل على استرداد الأموال المنهوبة . وقد أوعز المتصرف لجمع من الأهالي ورجال الضابطة باستقباله باحترام ، لكن أحمد آل ثاني بعد إخباره من قبل إبراهيم بن عبدالرحمن بالغنيم بأن من المحتمل أن يعمل المتصرف على أخذ الجمال التي يركبها ومن معه حمله على تغيير موقفه والفرار هرباً ومعه عدته الحربية .[١٣٠] وقد نتج عن فراره مبادرة رجال من قبيلتي بني هاجر والمناصير بقطع الطريق عليه وتهديد حركته مما اضطر جاسم آل ثاني إلى الإقامة ثلاثة أيام قرب مركز اللواء قام خلالها رجاله بقتل ثلاثة رجال وسلب حوالي ٥٠٠ رأس من الأغنام و٨ نوق والدة وعدد آخر من النوق الحوامل وثمان بيوت شعر من نواحي قرية العيون وحوالي ٣٠٠ رأس من الماشية وعدد من الجمال من قرية الجشة قرب قرية الطرف ونهب عدد من القوافل التجارية المارة على الطريق بين الجفر والهفوف.[١٣١] وقد اشتبك أفراد الضابطة الذين في القلاع بالبنادق مع أعوان جاسم آل ثاني مما أدى إلى استهلاك ٥٢ دستة ذخيرة ، كما أن جاسم آل ثاني قد تمكن من الاستيلاء على خمسة عشر قطعة سلاح من الضابطة الذين كانوا في القلاع تحت التهديد بالتعرض للمسافرين على الطرق . وحدث أيضاً أثناء انسحاب جاسم آل ثاني وأتباعه حدوث خلاف بين أفراد من قبيلة المناصير الموالين مما أسفر عن مقتل رجل من أهالي قطر . مما حمل نقيب الضابطة في اللواء

عطية أفندي ومن معه من الفرسان التصدي لتلك التجاوزات وإرسال النقيب المذكور خطاباً لجاسم آل ثاني احتوى على عدة نصائح تحثه على الانسحاب والالتزام والعقل ومراعاة المصلحة ، كما تم إبلاغه شفوياً بأنه عند بلوغه النقطة التي يستهدفها سيتم ردعه بالقوة . وقد حمد المتصرف نهاية تلك المسألة الخطيرة عند هذا الحد إذ أنه سبق لجاسم آل ثاني في عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م أن هاجم مركز اللواء وأحدث خسائر كبيرة .[١٣٢]

كما كان لجاسم آل ثاني دور بارز في قضية تهريب الأسلحة إلى داخل اللواء والتي أدت إلى عزل متصرف اللواء محمد سعيد باشا في رمضان ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م حيث كانت الأسلحة تهرب مع سعاة البريد من بني هاجر الذين يحملون البريد بين قطر ومركز اللواء . وكانت قطر خاصة الوكرة مركزاً لتهريب الأسلحة إلى الأحساء وداخل الجزيرة العربية. [١٣٣] وقد اشتكى جاسم آل ثاني من قيام عبدالحميد بك قائد لواء الأحساء في ذلك العام إلى مصادرة أسلحة رجاله وإلقائهم في السجون وضربهم دون مراعاة لعادات رجال القبائل الذي اعتادوا عدم السير دون حمل سلاح . فقد كتب رسالة حانقة إلى متصرف لواء الأحساء جاء فيها :

" بلغنا خبر عبث ها [هذا] القومندان [القائد] في طوارفنا وأخذ سلاحنا الذي انحن [نحن] نحامي به على أنفسنا وعلى طوارف الدولة وأعرض عن أمور المصالح الراجعة إلى راحة العموم وصار التفاته في مضار الخلق وتنفيرهم وانحن [نحن] مالنا منعة من البادية إلا بالسلاح . إلا أن كان يكتب لنا تعهد في محافظتنا أو يعطينا مقابل ما وخذ [ما أخذ] منا من صندوق الدولة .. فيكون معلومكم إذا ما يرد سلاحنا فلا تلحقونا بملام في ما يحدث ولا انحن [نحن] بمسئولين عن شي" .[١٣٤]

وبلغت قمة غضب جاسم آل ثاني من جهود عبدالحميد بك لنزع الأسلحة بقوله:

" ها [هذا] القومندان سلب أمنيتنا ولا عاد لنا في قطر استقامة نبي نشوف لنا موضع نستريح فيه على أنفسنا وأموالنا ما دام البادية جميع ما عندهم من الأسلحة يدخلون به ويمشون به الأسواق ولا التفت فيه ولا عارضه وأهل الكويت يجيهم منه مبالغ

عظيمة ولا أحد التفت فيها وانحن [نحن] صرنا من دون العربان ممقوتين وصار أفكار فينا وفي طوارفنا " .[١٣٥]

ثم انتقل جاسم آل ثاني إلى التهديد بالتخلي عن تسيير البريد بين قطر ومركز اللواء وهو أمر مهم وحساس للربط بين قضاء قطر ومركز اللواء :

" الساعي ما عاد أنحن [نحن] ملزومين به إن أمشا [مشى] أو قعد مشو بوصطكم [بريدكم] بحر إن جانا [جاءنا] الساعي ربطناه ، أمر ها [هذا] القومندان ما عرفنا قصده". [١٣٦]

وقد رد عليه متصرف لواء الأحساء برسالة في ٥٢ ربيع الثاني يذكر فيها أنه تواترت معلومات عن رواج تجارة الأسلحة وتهريبها من قطر وأن من قبض عليه ممن يهربون الأسلحة إلى الأحساء يؤكدون ذلك كما أن الساعي أكد أن الأسلحة التي حملها معه إنما أرسلت من قبل جاسم آل ثاني . وقد طلب من المتصرف الاستمرار في إرسال سعاة البريد كالمعتاد ، وحتى يتم انتهاء التحقيق في الموضوع. [١٣٧] وقد رد عليه جاسم آل ثاني بخطاب أقل حدة من سابقه جاء فيه :

" منخصوص الأسلحة فلا علمنا أن حد من أهل قطر يرسل شئ منها لأجل التجارة إنما هذا من تزويرات أهل الحسا وهذا الذي أرسلنا مع الساعي لأجل أن البادية كثروا الوقوعات علينا في قطر بالقتل والنهب ، فيوم شفنا ما عاد لنا قرار ولا أمنية أطلعنا جميع حلالنا مع العجمان ومعلومكم أن لنا أوادم ولا يستغنون عن أسلحة يدافعون بها عن أنفسهم وعن حلالنا وأرسلنا هذا الشيء لأجل ذلك وتلقاهم قومندان العسكر وضربهم بالأسواط وأخذ منهم أسلحتنا بغير جرم وهذا بخلاف النظام ، وتشوشو العشائر بحيث أن الساعي منهم فصار سيب [ترك] المنع تمشات [تسيير] الساعي". [١٣٨]

ورغم أن جاسم آل ثاني قد المح إلى أنه سوف يبذل جهوده إعادة تسيير سعاة البريد الذين ينقلونه براً، إلا أنه لم يف بذلك حيث لجأت السلطة العثمانية إلى نقله بحراً بواسطة رجال ضابطة عقيل من قطر إلى ميناء العقير ثم نقله تحت حماية عثمانية عسكرية

إلى الهفوف مركز اللواء ، مما أحدث ارتباكاً وتأخيراً في الاتصالات بين قطر ومركز اللواء. [١٣٩]

استعر الخلاف بين جاسم آل ثاني وعبدالحميد بك قائد اللواء ، لاسيما بعد عزل متصرف اللواء محمد سعيد باشا ، فقد أبرق جاسم آل ثاني في ١٩ شوال ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م ، إلى الصدر الأعظم ومجلس الشورى يشكو سوء حال تصرفات عبدالحميد بك " حيث بدرت منه أحوال أصبحت سبباً ووسيلة للسلب وافتقاد الأمن " وقد أحال الصدر الأعظم تينك البرقيتين إلى وزير الحربية للتحري عن حقيقة ما جاء فيهما وإفادته.[١٤٠]

وقد أدت تصرفات قائد اللواء عبدالحميد بك ونفور جاسم آل ثاني منه وتسرب معلومات مصدرها ذلك القائد الذي وصف جاسم آل ثاني " بأنه يشكل تهديداً جدياً للأمن في لواء الأحساء ". [١٤١] مما دفع والي البصرة إلى الكتابة إلى وزير الداخلية يفيده بأن جاسم آل ثاني الذي ترك منصب قائمقامية قضاء قطر لأخيه أحمد ، قد بدأ في اتصالات وثيقة مع محمد بن رشيد، مما يوحي بأنهما بصدد وضع خطة ثانية للهجوم على قائمقام الكويت مبارك الصباح بعد أن فشل ابن رشيد وعاد من هجومه على إحدى قبائل الكويت . وبعد تلقي الصدر الأعظم برقية وزارة الداخلية في ١ ذي القعدة ١٣١٨هـ /١٩٠٠م ، كتب بدوره في ١١ ذي القعدة إلى وزارة الحربية للإطلاع على ما كتب وزير الداخلية والإفادة بما يراه مناسباً لمعالجة الوضع. [١٤٢]وقد جاء موعد تبديل القائد المذكور في مطلع ١٣١٩هـ/١٩٠١م ليسدل ستار على مسلسل العلاقات المتوترة بين الرجلين .

ظلت العلاقات غير الودية سائدة بين كل من جاسم آل ثاني وأخيه أحمد وكيل القائمقام والسلطات العثمانية خلال استمرار أحمد في المواجهة بينما يدير الأمور من ورائه جاسم آل ثاني حتى مقتل الأول على يد أحد رجال قبيلة بني هاجر في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م. [١٤٣] وقد استشير جاسم آل ثاني فيمن يختاره ليخلفه في منصب وكيل قائمقام قضاء قطر فرشح ابنه عبدالله بن جاسم آل ثاني . وقد تم تعميد عبدالله آل

ثاني لاستلام منصبه الجديد بموجب خطاب بعثه إليه والي البصرة في ١١ شوال ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م. [١٤٤]

نجح جاسم آل ثاني في إعاقة الجهود العثمانية لإحكام قبضتهم الإدارية والعسكرية على قطر وبزهم في اللعبة السياسية بين كر وفر ، مما جعله المهيمن على مقاليد الأمور في بلاده . فقد جاء في برقية سرية بعثت بها ولاية البصرة إلى وزارة الداخلية في عام ١٣٢٨هـ/١٩٠٩م الاعتراف بعدم إفلاح الدولة ببسط قبضتها الإدارية على قطر:

" انشئت نواحي العديد والزبارة منذ سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م على أن تكون تابعة لقضاء قطر وقد عين لناحية الزبارة حتى الآن أربعة مديرين وللعديد ست مديرين . لكن أولئك المديرين يقيمون أحياناً في مركز نواحيهم وأحياناً في مركز اللواء بإذن من متصرفية اللواء نظراً للعراقيل التي توضع في سبيل تمكينهم من البقاء في مقار أعمالهم وأن مديري الزبارة والعديد في عام ١٣٢٨هـ/١٩٠٩م موجودون في مركز اللواء وأن بقائهم بهذه الصورة يعني إدخال تلك النواحي إلى المنطقة المحايدة وبذلك نكون قد سلمنا حقوقنا بيدنا إلى الإنجليز " .[١٤٥]

وكان من الأسس الإستراتيجية التي اتبعها جاسم آل ثاني في تعامله مع العثمانيين هو إشارته إلى الرغبة الإنجليزية في مد حمايتها على قطر ومفاتحته في ذلك ورفضه لها ، رغم أن الوثائق الإنجليزية تثبت العكس وخاصة مفاتحة أحمد آل ثاني الصريحة في عام ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م ، بطلبه حماية بريطانية لقطر. [١٤٦] وفقاً لتلك الإستراتيجية فقد كتب والي البصرة في عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م إلى وزارة الداخلية ما يلي:

" أرسل متصرف الأحساء إلينا رسالة يذكر فيها أن الشيخ جاسم آل ثاني قائمقام قطر أرسل يعلمه أن المقيم البريطاني في البحرين جاء إلى قطر في أواسط شهر رمضان الماضي ، وأوضح له أنه يود إسكان جماعة من أهل البحرين في الزبارة وإقامة بعض الرجال لحمايتهم ، وأنه سيدفع مقابل ذلك لجاسم آل ثاني مبلغ عشرة آلاف روبية سنوياً. وأن جاسم آل ثاني أجابه بأنه لا يستطيع أن يقول شيئاً من تلقاء نفسه في هذا الأمر ، وأن من اللازم مراجعة الولاية والباب العالي للحصول على إذنهم . وأن شيخ أبو

ظبي زايد راجعه في هذا الأثناء ورجاء منه الموافقة على سكناه في العديد التابع لقضاء قطر لأجل استخراج اللؤلؤ . وأن جاسم آل ثاني لمح في ذلك دسيسة إنجليزية فلم يوافقه على الطلب .(١٤٧)

لا شك أن تلك المفاتحة مجرد تكتيك سياسي بارع من جاسم آل ثاني لإظهار نوع من الولاء ثم لجس نبض العثمانيين ، وليس نابعاً من رغبته في التخلي عن الزبارة والعديد ، لاسيما وهو الحريص على توسيع نفوذه والاحتفاظ ببلاده ومقاومة منافسيه التقليديين شيخي أبو ظبي والبحرين ، كما أنه ليس بحاجة إلى عشرة آلاف روبية هندية سنوية ، ولا مستعد للتنازل عن مجال الغوص مصدر ثروته لمنافسه شيخ أبو ظبي يضاف قبل ذلك كله أنه بكل تأكيد ليس في حاجة ماسة لأخذ موافقة العثمانيين المسبقة لو كان فعلاً راغباً في النظر في ذينك الطلبين .

وقد ظل جاسم آل ثاني قائمقام لقطر رغم تخليه الظاهري عن إدارة البلاد حتى وفاته في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م ، حين توارى عن مسرح الأحداث في الخليج العربي واحداً من أبرز الزعامات القوية في تاريخه الحديث. (١٤٨)

الهوامش

(١) الأرشيف العثماني ، إرادة داخلية ، رقم ٤٤٩٣٠ ، وبهذا الملف ثلاثة تقارير مطولة بعث بها والي بغداد أحمد مدحت باشا إثر زيارته للأحساء إلى الصدر الأعظم وتاريخ تلك التقارير جميعها هو ٢١ شوال١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ويميز بينها أرقامها ، فقد أعطى التقرير الأول رقم ١٦٤ ، والثاني ١٦٥ ، والثالث بدون رقم . التقرير الأول رقم ١٦٤.

* القران عملة فارسية كانت تستخدم في منطقة الخليج العربي .

(٢) (IOR) from colonel Herbert to colonel Lewis Pelly no. 23, July 19,1871..

(٣) الأرشيف العثماني، إرادة داخليةـ رقم ٨٣٩٢٦،إرادة سنية مؤرخة في ١٦جمادى الثانية١٣٠٥هـ/١٨٨٨م.

* الفرانسه أو الفرانسي مسمى محلي يطلق على دولار ماريا تريزا ، ويحمل صورة امبراطورة النمسا والمجر ، وكان من الفضة ، وقد صك في فينا عام ١٧٨٠م لاستخدامه في الجزيرة العربية والخليج العربي.

(٤) (IOR) from colonel Lewis Pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1303/353, August 9, 1872. .

(٥) جي.،أي.، سالدانا،(تعريب أحمد العناني) الشئون القطرية، من سنة ١٨٧٣-١٩٠٤م، مطابع علي بن علي ، الدوحة،١٩٨٩م ، ص ٦٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) (IOR) (AbdueRahman Papers) no. 1428/302,December 19, 1874

وأنظر أيضا:

(IOR) (AbdueRahman Papers) no. (1380/288,December 5, 1874

وأنظر أيضا:

(IOR) Political Department, (regarding the State Affairs in Nejd) from Lieut. . Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department, Calcutta, No. 1590/230, November 29, 1873.

(٨) Ibid.

(٩) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص٩١.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه. ص ص ٤٧، ٦٥.

(١٢) المصدر نفسه. ص ص ١٠٠-١٠١.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) (IOR) Political Department, no. 11 21, Relative to the Movement of Mutisserif or Governor of El-Hassa, from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department no. 220, June 21, 1879.

(١٥) Ibid.

(١٦) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٥٨/٥، مذكرة نائب [قاضي] قطر الى نائب [قاضي] لواء الأحساء مؤرخة في ٢٤صفر١٣٠٣هـ/١٨٨٦م.

(١٧) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ٩١.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه ص ١٠٦.

(٢٠) عبدالعزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر: في الفترة مابين ١٨٦٨-١٩١٦م، ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. ص٥٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ص ٢٨ ، ١٤٦ ، ١٤٧.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه .

(٢٤) الأرشيف العثماني، إدارة الدولة، رقم ٢١٥٨/٥، رسالة شخصية من محمد بن عبدالوهاب الفيحاني إلى عبداللطيف بن موسى الحملي مؤرخة في ١٢ربيع الاول ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٥٨/٥، برقية مرسلة من محمد بن عبدالوهاب الفيحاني عن طريق البصرة الى رئاسة مجلس الشورى.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٥٨/٥، مذكرة مطوله بلغ عدد صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير، بعثها متصرف لواء الأحساء إلى وزارة الداخلية مؤرخه في ٢٦ربيع الأول١٣٠٣هـ/١٨٨٦م.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٣١) عبدالعزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر: في الفترة ما بين ١٨٦٨-١٩١٦م، ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ص ١٧٧.

(٣٢) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ٩١.

(٣٣) المصدر نفسه ص ١٣٠.

(٣٤) المصدر نفسه ص ١٣١.

(٣٥) المصدر نفسه ص ص ١٣١-١٣٢.

(٣٦) (IOR) from Lieut. Colonel E.C.Ross, Political Resident, Abo Shahaer the Secretary the Government of India, Foreign Department, Bombay, no. 34, February 18, 1889.

(٣٦).رسالة مطولة بعث بها جاسم آل ثاني إلى عبدالله بن عبدالله بن ثنيان آل سعود مؤرخه في ٢٨ رمضان ١٣٠٥هـ /٩ يونو ١٨٨٨م ، من ضمن وثائق الشيخ يوسف آل مبارك .

(٣٧).المصدر نفسه .

(٣٨). المصدر نفسه .

(٣٩). المصدر نفسه .

(٤٠).المصدر نفسه .

(٤١) المصدر نفسه .

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣)المصدر نفسه .

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) المصدر نفسه .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، إرادة سنية رقم ٤٦٩٩، تقرير مطول بلغت صفحاته ست صفحات من الحجم الكبير، بعث به متصرف لواء الأحساء الفريق محمد عاكف باشا الى ولاية البصرة في ٢٢شوال١٣٠٦هـ/١٨٨٩م، ضمنه ست مواد مقترحة لإصلاح أحوال اللواء عامة.

وأنظر أيضا:

الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٤٦٩٩، مذكرة وزير الداخلية الى الصدر الأعظم برقم ٩٨٣ وتاريخ ١٣صفر١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ١١٦.

(٥٢) المصدر نفسه. ص ١٦٧.

(٥٣) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، مذكرة والي البصرة هدايت محمد السعد بن يونس الى الصدر الأعظم برقم ٢٥١ وتاريخ ١١رجب١٣٠٩هـ/١٨٩٢م.

(٥٤) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، برقية من والي البصرة إلى الصدر الأعظم برقم ٣٣٢ وتاريخ ٢٥مارس١٣٠٩مالية[١٣١٠هـ]/١٨٩٣م.

(٥٥) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٤٦٩٩، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى ناظر [وزير] الداخلية رقم٨٥ وتاريخ ٨صفر١٣٠٧هـ/١٨٨٩م.

(٥٦) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، مذكرة من محمد هدايت والي البصرة على الصدر الاعظم برقم٢٥١ وتاريخ ١١رجب١٣٠٩هـ/١٨٩٢م.

(٥٧) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة عسكرية، رقم ٢٧م/١٦/١٣١٠، مذكرة لواء الأحساء إلى والى البصرة رقم ٣٢٣ وتاريخ ١٦ربيع الأول ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ٢٤١.

(٦٠) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز قسم ١٤، أوراق ٢٥٠-٢٥٥، غلاف٨.

(٦١) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، رقم ١٦، برقية مرسلة من قبل والي البصرة الى الصدر الأعظم مؤرخة في ٢٥مارس١٣٠٩مالية[١٣١٠هـ]/١٨٩٣م.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، قسم ١٤، أوراق ٢٥٠-٢٥٥، غلاف ٨
وأنظر أيضاً:
الارشيف العثماني، إرادة داخلية ، رقم ١٦، برقية مرسلة من قبل والي البصرة الى الصدر الأعظم مؤرخة في ٢٥مارس١٣٠٩ مالية [١٣١٠هـ]١٨٩٣م.

(٧٦) المصدر نفسه .

(٧٧) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٢٧٢/٩٥، مذكرة من الصدر الأعظم الى الديوان السلطاني مؤرخة في ٢١رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٣م.

(٧٨) المصدر نفسه .

(٧٩) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٢٧٢/٩٥، برقية من الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني مؤرخة في ٩رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٣م الى نقيب أشراف البصرة محمد سعيد أفندي الذي أبرق بمحتواها الى السيد الشيخ أبو الهدى بواسطة الديوان السلطاني .

(٨٠) الأرشيف العثماني ،،إرادة مجلس مخصوص ، رقم ٩٠/٢٥، برقية من نقيب أشراف البصرة محمد سعيد أفندي إلى الديوان السلطاني مؤرخة في رمضان ١٣١٠هـ/١٨٩٣م.

(٨١) المصدر نفسه .

(٨٢) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ٧٢٤٠، مذكرة من الديوان السلطاني الى الصدر الأعظم بتاريخ ٢٧رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٣م.

(٨٣) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، مذكرة، رقم ٧٢٤١، مذكرة من الديوان السلطاني الى نقيب أشراف البصرة محمد سعيد أفندي مؤرخة في ٢٧رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٣م.

(٨٤) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، مذكرة صادرة من الديوان السلطاني االى الصدر الأعظم برقم ٧٢٤٠ وتاريخ ٢٧رمضان١٣١٠هـ/١٨٩٣م.

(٨٥) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، قسم ١٤، أوراق ٢٥٠-٢٥٥، غلاف ٨ تقرير أعدته اللجنة العثمانية الملكفة بالتحقيق في أسباب قضية قطر.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ١٤/٢٥٠/١٢٦/٨، خطاب من جاسم آل ثاني الى السلطان مؤرخ في ١٦محرم١٣١١هـ/١٨٩٣م.

(٩١) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، رقم ٤٨، برقية مرسلة من ولاية البصرة الى وزارة الداخلية مؤرخة في ٢٢شعبان١٣١١هـ/١٨٩٤م.

(٩٢) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، دائرة الأمور الداخلية، قلم التحريات، رقم ٦٩٥٨، برقية من والي البصرة إلى وزارة الداخلية مؤرخة من ١١كانون أول١٣٠٩هـ مالية [١٣١٠هـ]/١٨٩٣م.

(٩٣) المنصور، التطور السياسي لقطر، مصدر سابق. ص ٥٣.

وأنظر أيضا:

سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٩٧) المصدر نفسه ص ص ١٨٨-١٨٩.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه ص ١٩٠.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه ص ١٩٢.

(١٠٣) المصدر نفسه ص ص ١٩٣-١٩٤.

(١٠٤) حسين خلف خزعل، تاريخ الكويت السياسي،مطبعة دار الكتب ، بيروت ،ب. ت. ج٢ ، ص٢٥.

(١٠٥) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٢٥/٩٠، مذكرة الصدر الأعظم برقم ١٩٤٠ وتاريخ ٩رجب١٣١٥هـ١٨٩٧م.

(١٠٦) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم الدفتر١٣٠٤، وثيقة رقم ٨٤٢٣ وتاريخ ٣رجب ١٣١٥هـ/١٨٩٧م.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، دفتر رقم ١٣٠٥، مذكرة من الديوان السلطاني الى الصدر الأعظم برقم ٩١٤٥ وتاريخ ٢٠رجب١٣١٥هـ/١٨٩٧م.

(١٠٩) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم الدفتر ١٣٠٤، وثيقة رقم ٢٦٩، برقية مرسلة من نقيب أشراف البصرة السيد رجب أفندي الى الديوان السلطاني مؤرخ في ٥ كانون ثاني ١٣١٣ مالية [رجب١٣١٥هـ]/١٨٩٧م.

وأنظر أيضاً:

سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص١٨٤.

(١١٠) مقبل عبدالعزيز الذكير، (مخطوط) مطالع السعود في تاريخ نجد وآل سعود، ص ١٤٥.

(١١١) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، مصدر سابق، ص ٢٥.

(١١٢) الأرشيف العثماني، أوراق يلدز، رقم الدفتر ١٣٠٤، وثيقة رقم ٨٨، من جاسم آل ثاني الى نقيب أشراف البصرة مؤرخة في ٢٦شعبان١٣١٥هـ/١٨٩٨م.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني،أوراق قصر يلدز، رقم الدفتر ١٣٠٤، برقية أشراف البصرة الى الديوان السلطاني برقم ٢٦٩ وتاريخ ٦كانون ثاني١٣١٣ مالية[رجب١٣١٥هـ]/١٨٩٨م.

(١١٣) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم الدفتر ١٣٠٤، خطاب رقم ١٠٦٨٩ وتاريخ ٢٦شعبان١٣١٥هـ/١٨٩٨م من نقيب أشراف البصرة الى الديوان السلطاني.

(١١٤) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم الدفتر ١٣٠٤، برقية من نقيب أشراف البصرة الى الديوان السلطاني برقم ٢٦٩ وتاريخ ٦كانون ثاني ١٣١٣ مالية [رجب١٣١٥هـ]/١٨٩٨م.

(١١٥) الأرشيف العثماني، أوراق مجلس مخصوص، رقم ٩٤/١٠، مذكرة ناظر [وزير] الداخلية الى الصدر الأعظم برقم ١٧٦١ وتاريخ ٢٩صفر١٣١٦هـ/١٨٩٨م.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم الدفتر ١٣٠٤، برقية من نقيب أشراف البصرة الى الديوان السلطاني برقم ٢٦٩ وتاريخ ٦كانون ثاني ١٣١٣ مالية [رجب١٣١٥هـ]١٨٩٧م.

(١١٦) المصدر نفسه.

(١١٧) المصدر نفسه.

(١١٨) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٩٤/١٠، برقية من والي البصرة الى وزير الداخلية مؤرخة في ٣٠مايس١٣١٤ مالية[صفر١٣١٦هـ]/١٨٩٨م.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) المصدر نفسه.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٩٤/١٠، محضر مجلس الوزراء رقم ٧٣٤ وتاريخ ٨ربيع الأول١٣١٦هـ/١٨٩٨م.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٩٤/١٠، برقية سرية من والي البصرة الى وزارة الداخلية مؤرخة في ٣٠حزيران١٣١٤ مالية [ربيع الأول ١٣١٦هـ]/١٨٩٨م.

(١٢٤) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٨٤/٦، خطاب شخصي من أحمد بن محمد آل ثاني الى ابراهيم بالغنيم مؤرخ في ٣٠رمضان١٣١٨هـ/١٩٠١م.

(١٢٥) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة رقم ٢١٨٤/٦، مذكرة من والي البصرة الى وزارة الداخلية برقم ١٦٤ وتاريخ ٢٧جماد الثانية ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

(١٢٦) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

سالدانا،الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

(١٢٧)الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة رقم ٢١٨٤/٦، مذكرة من الديوان السلطاني الى نظارة [وزارة] الداخلية برقم ١٦٦ وتاريخ ٢٣ جماد الثانية ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

(١٢٨) الأرشيف العثماني،إرادة شورى الدولة رقم ٢١٨٤/٦، مذكرة من والي البصرة إلى متصرف لواء الأحساء برقم ١٦٤ وتاريخ ٢٧جماد الثانية١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

(١٢٩) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٨٤/٦، خطاب شخصي من أحمد بن محمد آل ثاني إلى إبراهيم بالغنيم مؤرخ في ٣٠رمضان١٣١٨هـ/١٩٠١م.

(١٣٠) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٨٤/٦، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها تسع صفحات، بعث بها متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ٧٤ وتاريخ ١٩ربيع الأول١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

(١٣١) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة رقم ٢١٨٤/٦، مذكرة قائد لواء الأحساء إلى والي البصرة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

(١٣٢) المصدر نفسه.

(١٣٣) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة رقم ٢١٨٤/٦، إجابة معاون قائمقام قطر على استفسار متصرف لواء الأحساء رقم٣٨ وتاريخ ٢٨جماد الثانية١٣١٨هـ/١٩٠٠م، ومصادقة مجلس إدارة لواء الأحساء عليها.

(١٣٤) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة رقم ٢١٨٤/٦، خطاب من جاسم آل ثاني متصرف لواء الأحساء مؤرخ في ٤ربيع الثاني١٣١٨هـ/١٩٠٠م، أرسله المتصرف الى ولاية البصرة.

(١٣٥) المصدر نفسه.

(١٣٦) المصدر نفسه.

(١٣٧) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٨٤/٦، خطاب متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا الى جاسم بن محمد آل ثاني المؤرخ في ٢٥ربيع الثاني١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

(١٣٨) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢١٨٤/٦، خطاب باللغة العربية من جاسم آل ثاني الى متصرف لواء الأحساء مؤرخ في ١٨جماد الأولى١٣١٨هـ/١٩٠٠م.

(١٣٩) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة رقم ٢١٤٨/٦، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة رقم ٨٧ وتاريخ ١٨شوال١٣١٧هـ/١٩٠٠م، وقد تم عرضها على مجلس إدارة الولاية.

(١٤٠) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ١٢١١٥٤، مذكرة من الصدر الأعظم إلى قائد الجيوش السلطانية برقم ٧٠٨ في ١٩شوال١٣١٨ه/١٩٠١م.

وأنظر أيضا:

الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ١٢١٣٧١، مذكرة الصدر الأعظم إلى قائد الجيوش السلطانية برقم ١٨٤ وتاريخ ٢٤شوال ١٣١٨هـ/١٩٠١م.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ١٢١٣٧١، مذكرة رئيس مجلس شورى الدولة الى الصدر الأعظم رقم ١٨٤ وتاريخ ٢٢شوال ١٣١٨هـ/١٩٠١م.

(١٤١) المصدر نفسه .

(١٤٢) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص ، رقم ١٢١٨٨٩، مذكرة الصدر الأعظم إلى قائد الجيوش السلطانية برقم ٤٩٦٨ وتاريخ ١١ذي القعدة١٣١٨هـ/١٩٠١م.

(١٤٣) المنصور ، التطور السياسي لقطر ، مصدر سابق. ص ٨ ، وما ذكره في ص٢٩.

(١٤٤) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، خطاب والي البصرة إلى الشيخ عبدالله بك آل ثاني مؤرخ في ١١شوال١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.

(١٤٥) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، برقية سرية من والي البصرة إلى وزارة الداخلية مؤرخة في ١٠تشرين ثاني١٣٢٧ مالية[١٣٢٨هـ]/١٩١٠م.

(١٤٦) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ٧٤.

(١٤٧) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، برقية سرية من والي البصرة إلى وزارة الداخلية مؤرخة في ١٠تشريق ثاني١٣٢٧ مالية[١٣٢٩هـ]/١٩١١م.

(١٤٨) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ٧٤.